تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في مكافحة جرائم التهريب الجمركي

إعداد

محمد إبراهيم محمد الخمايسة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالرحمن العرمان

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في الحقوق

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

جامعة جرش

كانون الثاني/٢٠٢٤

جامعة جرش

التفويض

أنا الطالب محمد ابراهيم محمد الخمايسة، أفوض جامعة جرش بتزويد نسخ من رسالتي "تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في مكافحة جرائم التهريب الجمركي" للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص عند طلبها.

الإسم: محمد ابراهيم محمد الخمايسة

التوقيع:.....

التاريخ:.....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان"تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في مكافحة جرائم التهريب الجمركي" وأجيزت بتاريخ ...../...../.....

أعضاء لجنة المناقشة **التوقيع**

الدكتور عبدالرحمن العرمان (المشرف/ رئيسا)

الدكتور (مناقشا داخليا)

الدكتور (مناقشا خارجيا)

الإهداء

إلى ركائز حياتي ودفء أيامي

إلى والدي العزيز وأمي الحنونة، وإلى كل فرد من أفراد عائلتي الغالية اخوتي واخواتي

وإلى زوجتي الحبيبة وإبني العزيز

أهدي هذا العمل المتواضع

لقد كنتم الدعم اللا محدود والقوة الجامحة في كل مرحلة من مراحل حياتي الدراسية وخاصةً في

هذه المسيرة العلمية لإكمال درجة الماجستير

كل حرف في هذه الرسالة يحمل قطرات من الامتنان والشكر والحب الذي يملأ قلبي لكم

الباحث

شكر وتقدير

إلى عطوفة الأستاذ الدكتور عبدالرحمن العرمان

بكل مشاعر الامتنان والتقدير العميق، أقدم أعذب العبارات للتعبير عن شكري الجزيل وامتناني البالغ لسعادتكم وتوجيهاتكم القيمة خلال رحلتي في إعداد هذه الرسالة

كان لي الشرف الكبير بأن أكون تحت إشراف سيادتكم، وكانت توجيهاتكم الحكيمة والمعرفية الفائقة هي النور الذي أرشد خطاي في كل مرحلة من مراحل هذه الرحلة العلمية المثمرة. لقد كان دعمكم المتواصل هو السر وراء تفوقي وتطوري خلال هذه الفترة.

حفظكم الله ورعاكم أستاذي الفاضل

الى والدي ووالدتي الى أخواتي وإخوتي الى زوجتي وولدي

كل الشكر والتقدير على وقوفكم الى جانبي ودعمكم المتواصل وتحمل العناء اثناء مسيرتي

حفظكم الله ورعاكم عائلتي الحبيبة

الباحث...

قائمة المحتويات

الموضوع

التفويض ..... ب

الإهداء ..... د

شكر وتقدير ..... ه

الملخص ..... ح

الفصل الأول ١

الإطار العام للدراسة ١

مقدمة ١

الفصل الثاني ٦

الأدب النظري والدراسات السابقة ٦

المبحث الاول ٦

الأدب النظري ٦

المبحث الثاني ٧

الدراسات السابقة ٧

الفصل الثالث ١١

جرائم التهريب وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة ١١

المبحث الأول ١٢

تعريف وأهمية جرائم التهريب ١٢

المطلب الأول ١٢

مفهوم جرائم التهريب ١٢

المطلب الثاني ١٧

أهمية مكافحة جريمة التهريب ١٧

المبحث الثاني ٢٨

الذكاء الإصطناعي ودوره في الكشف عن الجريمة ٢٨

المطلب الأول..... ٢٨
تعريف الذكاء الاصطناعي..... ٢٨
المطلب الثاني ٣١
التنظيم القانوني لاستخدام انظمة الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب..... ٣١
الفصل الرابع..... ٣٦
التحديات والسلبيات المتعلقة بإستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب ٣٦
المبحث الاول ٣٧
التحديات التقنية والأخلاقية في استخدام التكنولوجيا ٣٧
المطلب الأول..... ٤٠
تحليل التحديات التقنية التي قد تواجه إستخدام التكنولوجيا في مكافحة جرائم التهريب..... ٤٠
المطلب الثاني ٤٧
مناقشة القضايا الأخلاقية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا في مكافحة الجريمة ٤٧
المبحث الثاني..... ٥١
المخاوف المحتملة وتداعيات استخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب ٥١
المطلب الأول..... ٥٣
تحليل المخاوف المحتملة من استخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب ٥٣
المطلب الثاني ٦٥
مناقشة التبعات الإقتصادية والإجتماعية لتطبيق التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب..... ٦٥
الفصل الخامس..... ٦٩
الخاتمة..... ٦٩
أولا: النتائج ٧٠
قائمة المصادر والمراجع ٧٥
Abstract..... ٨٧

تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في مكافحة جرائم التهريب الجمركي

إعداد

محمد ابراهيم محمد الخمايسة

إشراف

الأستاذ الدكتور عبدالرحمن العرمان

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف دور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب الجمركي، والتي تشكل تهديدًا للأمن الاقتصادي للدول. وتسائل الباحث عن مدى فاعلية استخدام هذه التكنولوجيا في تحسين عمليات المعاينة والتفتيش ومكافحة التهريب، دون التأثير سلبًا على الاقتصاد الوطني أو أداء موظفي الجمارك. واستخدمت الدراسة المنهج التحليلي والوصفي لمقارنة بين قانون الجمارك الأردني والقوانين الأخرى ذات الصلة. وتوصلت الدراسة إلى أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لها إمكانات كبيرة في زيادة كفاءة وفعالية مراقبة الحدود وتطبيق القانون، وفي زيادة الإيرادات الحكومية من الضرائب والغرامات. وأوصت الدراسة بوضع ضوابط قانونية وأخلاقية وفنية لضمان استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بما يحترم حقوق الإنسان والخصوصية والسيادة والأمن القومي للدول، وبما يحمي البيانات والمعلومات والأدلة من أي تسريب أو تزوير أو انتهاك.

الكلمات المفتاحية:

الذكاء الإصطناعي، جرائم التهريب الجمركي، الضوابط القانونية والأخلاقية.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة

تعيش البشرية في عصرٍ مميز بالتطور التكنولوجي السريع الذي يجعل التكنولوجيا جزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية، ويعتبر الذكاء الاصطناعي أحد أبرز تلك التقنيات الحديثة التي تمتلك القدرة على تعزيز وتحسين الأمور في مختلف مجالات الحياة، وإن الذكاء الاصطناعي يمثل تطورًا ثوريًا في مجال التكنولوجيا، حيث يتيح للأنظمة والأجهزة الاستفادة من البيانات والتعلم منها لاتخاذ قرارات مستنيرة، ومن بين المجالات التي تستفيد بشكل كبير من تقنيات الذكاء الاصطناعي نجد تقنية الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة جرائم التهريب الجمركي.

حيث تعتبر جرائم التهريب الجمركي هي من بين أكثر الجرائم تعقيدًا وتحديًا كبيرًا للدول والمنظمات الحكومية في جميع أنحاء العالم، فهي تشمل عمليات تهريب السلع المحظورة أو الغير مصرح بها عبر الحدود الوطنية دون دفع الرسوم الجمركية أو الضرائب المفروضة عليها، وايضاً تهريب المواد غير المشروعة والسلع المحظورة مثل تهريب المخدرات والأسلحة والمعدات المزيفة وغيرها الكثير مما تشكل تهديدًا كبيرًا للأمن القومي والاقتصادي في العديد من الدول ومنها الاردن.

ولسنوات عديدة اعتمدت الحكومات والجهات المختصة على الأساليب التقليدية لمكافحة جرائم التهريب الجمركي، ولكن هذه الأساليب كانت غالبًا محدودة في قدرتها على مواجهة التحديات المتزايدة والمتطورة لهذه الجرائم، رغم إن هنالك حاجة ملحة إلى التقنيات والأدوات الحديثة التي تمكن من كشف ومكافحة جرائم التهريب بفعالية أكبر، وهذا هو المكان الذي يأتي فيه دور الذكاء

الإصطناعي لتلعب دورًا حيويًا في مكافحة هذه الجرائم، حيث يمكن لأنظمة الذكاء الإصطناعي تحليل البيانات والمعلومات بسرعة فائقة واستخراج أنماط وتصنيف البيانات بدقة عاليه، مما يمكنها من اكتشاف الأنشطة غير المشروعة والتنبؤ بها.

وعلاوة على ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي تحسين عمليات التفتيش والمراقبة عبر تحليل صور الأقمار الصناعية وكاميرات المراقبة، مما يساعد في اكتشاف الممارسات غير القانونية بشكل فعال.

سنتناول في هذه الدراسة استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب وتحقيق التوازن بين الأمان وحقوق الأفراد والتطبيقات المستخدمة في مجال عمل دائرة الجمارك.

مشكلة الدراسة

حيث تمحورت مشكلة الدراسة حول ما مدى إمكانية الاستفادة من تقنية الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب الجمركي دون أن يكون هناك آثار سلبية تعود على الاقتصاد الوطني، وكذلك ايضاً دون ان يكون هنالك تأثير على اداء عمل موظفي دائرة الجمارك، ثم ما مدى توظيف تقنية الذكاء الاصطناعي لتطوير إجراءات المعاينة والتفتيش وتطوير أعمال موظفي مديرية مكافحة التهريب الجمركي.

وتباعا لهذه الاشكالية يجب الاجابة عن التساؤلات التالية

١.هل يمكن الاعتماد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عمليات مكافحة الجريمة الجمركية ؟ وما هي التحديات المرتبطة بهذا الأمر؟

٢. كيف يمكن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أن تساهم في تطوير أعمال موظفي دائرة الجمارك وموظفي مديرية مكافحة التهريب الجمركي؟

٣. هل تستطيع تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أن تطور من إجراءات المعاينة والتفتيش على البضائع والأشخاص في المنافذ البرية والبحرية والجوية وفي داخل المناطق الحرة التي تخضع للرقابة الجمركية؟

٤. هل استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في دائرة الجمارك تساهم في تحسين الاقتصاد الوطني؟

هدفت هذه الدراسة الى:

- دراسة مفهوم تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والأدوار التي يمكن أن تقوم بها في مكافحة جرائم التهريب الجمركي.
- تحليل تطبيقات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الحالية والمستقبلية في مجال مكافحة التهريب.
- تقدير التحديات الأمنية والقانونية المرتبطة بتنفيذ تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب.
- تقديم توصيات لتعزيز استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب وتعزيز الأمان الجمركي.

أهمية الدراسة وأسباب اختيارها:

تسليط الضوء على الفوائد المحتملة والتحديات المرتبطة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة جرائم التهريب الجمركي، نظرًا لتزايد تعقيدات جرائم التهريب وتأثيرها السلبي على الأمن الإقتصادي، فمن المتوقع أن تساهم النتائج في تحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة جرائم التهريب.

ولحمايةً الاقتصاد الوطني وتعزيز الأمان الحدودي بمنع ادخال اي مواد مخدرة ومشتقاتها ومكافحة الجريمة المنظمة وتحسين الكفاءة والفعالية في اداء العمل الجمركي و تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

منهجية الدراسة:

إتبعت هذه الدراسة المنهج التحليلي والوصفي فيما يتعلق بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مكافحة جرائم التهريب الجمركي.

مصطلحات الدراسة:

- الذكاء الإصطناعي في أعمال دائرة الجمارك

الذكاء الاصطناعي هو مجال علمي يهدف إلى تطوير آلات وبرامج تستطيع أن تحاكي قدرات الإنسان في التفكير والتعلم والحلول في أعمال دائرة الجمارك[١].

- الذكاء الاصطناعي وجريمة التهريب الجمركي

جريمة التهريب الجمركي هي إدخال أو إخراج البضائع من البلاد بصورة مخالفة للقوانين والأنظمة الجمركية، دون أداء الرسوم أو الضرائب أو خلافا لأحكام المنع والتقييد[٢].

[١] الجمارك: الذكاء الاصطناعي أداة فعالة ومتطورة فى تحليل ومعالجة البيانات / مقال منشور على https://www.maspero.eg/econom ٢٠٢٤/١/٢٣ ، ٠٨:٤٤م

[٢] بحث قانوني و دراسة حول جريمة التهريب الجمركي ٢٠٢٣. https://www.mohamah.net/law، ٢٠٢٤/١/٢٣ ، ٨:٥٨ م

الفصل الثاني

الأدب النظري والدراسات السابقة

المبحث الاول

الأدب النظري

يعالج الباحث في هذه الدراسة المواضيع المهمة والمتعلقة بتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في مكافحة جرائم التهريب الجمركي، فقسمت الدراسة الى أربعة فصول تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة ويشمل المقدمة ومشكلة الدراسة والهدف منها وأهميتها والأسئلة المتعلقة بها ومنهجية الدراسة وحدودها الموضوعية والزمانية والمكانية والتعريف باهم مصطلحاتها، وفي الفصل الثاني تناول الأدب النظري والدراسات السابقة، وفي الفصل الثالث يعالج دراسة جرائم التهريب وتطبيقات الذكاء الإصطناعي في مكافحة الجريمة من حيث مفهوم جرائم التهريب وعرض أهمية مكافحتها وشرح مفهوم الذكاء الإصطناعي وتوضيح كيفية تطبيقه في مكافحة جرائم التهريب، وفي الفصل الرابع يعالج موضوع التحديات والمخاوف المتعلقة باستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب من خلال بيان التحديات التقنية والأخلاقية في إستخدام التكنولوجيا وتوضيح المخاوف المحتملة من إستخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب، ويختم الدراسة بالفصل الخامس حيث يتضمن الخاتمة والنتائج والتوصيات التي توصلت اليها الدراسة.

المبحث الثاني

الدراسات السابقة

١. دراسة أثر الذكاء الاصطناعي على الأمن الدولي، المؤلفة: رانيه محمد طاهر أحمد، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد كلية التجارة، ٢٠٢٢.

هذه الدراسة تبحث في أهمية تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في تأثير سياسات الدول في ظل التحديات والتهديدات التي تواجه النظام الدولي. وتهدف إلى:

- التعرف على دور القوة الذكية كمصدر قوة للدولة.
- التعرف على تداعيات وآثار الذكاء الإصطناعي على النظام الدولي.
- فتح ورشات جديدة لتنبيه صانع القرار لأهمية إستخدام الذكاء الإصطناعي في العصر الرقمي والإستفادة منه.

وتخلص الدراسة إلى أن الذكاء الإصطناعي أصبح ركيزة من ركائز القوة الوطنية بجانب القوة الإقتصادية والسياسية والعسكرية، وأن الذكاء الإصطناعي له تأثير على السلام العالمي وقضايا الصراع، وأن الذكاء الإصطناعي سيشكل مستقبل القوة والإبتكار وسيساعد في معالجة المشاكل والأزمات الدولية على جميع المستويات، وأن الذكاء الإصطناعي لعب دوراً في التخفيف من أزمة تفشي COVID-19 بواسطة التعليم عن بعد.

٢. دراسة تأثير الذكاء الإصطناعي على الجانب الوظيفي للأفراد في ظل التغير الإجتماعي، مقاربة نظرية، المؤلف، فاطمة بن عابد، الملتقى الدولي: الإستثمار المالي والصناعي في الذكاء الإصطناعي- التكنولوجيا المالية والثورة الصناعية الرابعة، مركز جيل للبحث العلمي، طرابلس، ٢٠٢٢.

هذه الدراسة تستكشف دور الذكاء الإصطناعي في التأثير على الجانب الوظيفي للأفراد في ظل التغيرات الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن الثورة الصناعية المعاصرة، وتجد أن الذكاء الإصطناعي يساهم ويؤثر في عملية التغير الإجتماعي على مستوى الأشياء المادية واللامادية. وتشير إلى أن الذكاء الإصطناعي أدى إلى تعديل الأدوار والمهام والمكانة المهنية للعمال، مما أسفر عن فقدان وظائفهم وعدم إستقرارهم وشعورهم بالإغتراب الوظيفي، وتعتبر الذكاء الإصطناعي عامل من عوامل التغير الإجتماعي الذي له إيجابيات وسلبيات.

٣. دراسة الذكاء الإصطناعي وتاثيره في تنمية النشاط الإقتصادي، حسن محمد أحمد محمد، مجلة الحكمة للدراسات التربوية والنفسية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠ :

هذه الدراسة تبحث في العلاقة بين تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي والتنمية الإقتصادية، وترى أن الثورة التقنية العلمية تؤثر وتتأثر بتنمية الإقتصاد كأهم ضرورة إجتماعية. وتهدف إلى تنمية الإقتصاد بالإستفادة من الموارد والثروات المتاحة بالتقنية والمعرفة العلمية. وتجد أن الذكاء الإصطناعي يلعب دوراً مهماً في تنمية وتطوير الثروات. وتخلص إلى أن إدارة الموارد الإقتصادية بصورة علمية ستفيد البناء الإقتصادي في المستقبل. وأن إستغلال مردود الثورة التقنية (برامج الذكاء الإصطناعي) سيساهم في إزدهار الأنشطة الأقتصادية في العالم العربي والإسلامي.

٤. دراسة للسيد كافاندو المنشورة في مجلة الجمارك العالمية عام ٢٠٢٠ ، وهي دراسة باللغة الانجليزية تمت ترجمتها الى اللغة العربية وعنوانها

-World Customs Journal - Ismael Kafando 2020

How can Customs better leverage emerging AI technologiesfor more sustainable and smarter operations?

كيف يمكن للجمارك الاستفادة بشكل أفضل من التقنيات الذكية الناشئة في تحسين العمليات بطريقة أكثر استدامة وذكاءً.

ففي عام ٢٠٢٠، أجرى السيد إسماعيل كافاندو بحثاً عن أهمية إستخدام الذكاء الإصطناعي في تمكين الجهات التنظيمية الحدودية من التحول إلى منظمات تعتمد على البيانات والتكيف مع التغيرات في البيئة الإقتصادية والرقمية.

حيث أوضح كيف يمكن للذكاء الإصطناعي أن يساعد في إعادة إبتكار نماذج أعمال الجمارك والتجارة ومواجهة التحديات الرئيسية، وقد أشار إلى أن الجهد يجب أن يركز على حالات الإستخدام التي تحقق أعلى مستوى من التوافق بين المصالح الرئيسية والتي يمكن دعمها بتقنيات الذكاء الإصطناعي الفعالة والإستراتيجية والإطار الشامل والعملي.

ويذكر أن نجاح تكامل الذكاء الاصطناعي في بيئة الجمارك والتجارة يتطلب الاعتبارات والمتطلبات التالية:

- القدرة على الاستفادة من الشراكات والتعاون لإنشاء وتوسيع حلول الذكاء الإصطناعي.
- أساس رقمي قوي يوفر سلسلة توريد البيانات اللازمة لتغذية نماذج الذكاء الإصطناعي.
- تطوير القدرات التقنية والإدارية لإستغلال القيمة التي يفتحها الذكاء الإصطناعي.
- إدارة القلق التقني والقانوني المرتبط بإعتماد الذكاء الإصطناعي.

وأخيراً، قدم كافاندو قوالب بسيطة لتوضيح البحث وتسهيل الفهم والإستخدام. وأوصى بإجراء المزيد من الأبحاث لتحسين الأدوات المقترحة ووضع إطار أكثر شمولاً وقوة لإعتماد الذكاء الإصطناعي في الجمارك.

ثالثا: التعقيب على الدراسات السابقة

جاءت الدراسات السابقة لتبحث وتبين أهمية إستخدام الذكاء الإصطناعي في تمكين الجهات التنظيمية الحدودية من التحول إلى منظمات تعتمد على البيانات والتكيف مع التغيرات في البيئة الإقتصادية والرقمية، وبيان أهمية تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في تأثير سياسات الدول في ظل التحديات والتهديدات التي تواجه النظام الدولي، وتستكشف دور الذكاء الإصطناعي في التأثير على الجانب الوظيفي للأفراد في ظل التغيرات الإجتماعية والإقتصادية الناجمة عن الثورة الصناعية المعاصرة وبحث في العلاقة بين تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي والتنمية الإقتصادية، وترى أن الثورة التقنية العلمية تؤثر وتتأثر بتنمية الإقتصاد كأهم ضرورة إجتماعية.

أما بالنسبة لدراستي فسوف تعالج مدى دور الذكاء الإصطناعي وفاعلية تطبيقه وتوظيفه في أعمال دائرة الجمارك وخاصة في الكشف عن جرائم التهريب الجمركي، وبيان الفوائد المحتملة والتحديات المرتبطة بتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في مجال مكافحة جرائم التهريب الجمركي، وذلك نظرًا لتزايد تعقيدات جرائم التهريب وتأثيرها السلبي على الأمن الإقتصادي، فمن المتوقع أن تساهم النتائج في تحسين السياسات والإجراءات المتعلقة بمكافحة جرائم التهريب.

الفصل الثالث

جرائم التهريب وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في مكافحة الجريمة

تعتبر جرائم التهريب من أكثر الجرائم انتشارا وتعقيدا في العالم الحديث، حيث تشمل تهريب السلع والمخدرات والأسلحة والبشر والأموال والمعلومات، حيث تشكل هذه الجرائم تهديدا كبيرا للأمن القومي والإقتصادي والإجتماعي للدول والمنظمات الدولية.

ولمواجهة ذلك تلجأ السلطات المختصة إلى إستخدام تقنيات متطورة من بينها تطبيقات الذكاء الإصطناعي حيث تعتبر أدوات فعالة لمكافحة الجريمة، فهي تساعد على تحليل البيانات والأدلة والأنماط والسلوكيات والتنبؤ بالمخاطر والوقاية منها والتحقيق فيها والمحاسبة عليها[١]. ولكن تطبيقات الذكاء الاصطناعي تثير أيضا بعض القضايا القانونية والأخلاقية والفلسفية، مثل مسئولية الذكاء الإصطناعي عن جرائمه وحقوقه وواجباته وحدوده[٢].

وفي هذا الفصل، يستعرض الباحث تعريف وأهمية جرائم التهريب من خلال المبحث الأول، وبيان مفهوم الذكاء الإصطناعي وتطبيقاته في مكافحة الجريمة وذلك في المبحث الثاني.

- **المبحث الأول: تعريف وأهمية جرائم التهريب.**
- **المبحث الثاني: مفهوم الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في مكافحة الجريمة.**

---

[١] جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصيَّة القانونيَّة الإلكترونيَّة .... https://mjle.journals.ekb.eg/article_282445.html ٢٠٢٣/١٠/٢٦، ٠٣:٤٠م
و تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الالكترونية
. https://jlaw.journals.ekb.eg/article_190835_9ac9e51ac034d5d846ebb60ffe3f5726.pdf ٢٠٢٣/١٠/٢٦، ٠٣١٥م
و فعالية الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة والإرهاب.
https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2021/11/17/فعالية-الذكاء-الاصطناعي-لمكافحة-الجريمة-والارهاب.٢٠٢٣/١٠/٢٦، ٠٣:٥٠

[٢] "المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي" by Yahya Ibrahim Dahsha
https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2020/iss82/2. ٢٠٢٣/١٠/٢٦، ٠٣:٥٠م
و https://journals.nauss.edu.sa/index.php/AJFSFM/article/download/1822/1170/10532.٢٠٢٣/١٠/٢٦، ٠٣:٥٥

المبحث الأول

تعريف وأهمية جرائم التهريب

إن التهريب يرتبط بمفهوم الجمارك وذلك تبعا الى القانون المنظم لهذه الجريمة وهو قانون الجمارك مما حدا بالفقه إطلاق مسمى أفعال التهريب بالتهريب الجمركي[١].

لم يرد تعريف واضح لجريمة التهريب الجمركي في التشريعات الجنائية[٢]، وما يعني الباحث هو الحديث في التهريب الجمركي بإعتباره جريمة من الجرائم التي ترتبط في قانون الجمارك سواء كان دولي او محلي. وعلى ضوء ذلك يجب على الباحث توضيح مفهوم التهريب الجمركي.

المطلب الأول

مفهوم جرائم التهريب

الفرع الأول

التعريف الفقهي

إختلفت التشريعات في بيان مفهوم التهريب الجمركي فمنهم من قصر نطاق التهريب الجمركي على مسألة التهرب من دفع الرسوم الجمركية[٣]، ومنهم من إعتبر التهريب الجمركي على أنه كل فعل يخالف القواعد المتعلقة بمنع إستيراد أو تصدير بعض السلع أو المتعلقة بفرض ضرائب جمركية على السلع عند إدخالها أو إخراجها من إقليم الدولة[٤].

---

[١] الحياري، معن ١٩٩٧، جرائم التهريب الجمركي، دراسة مقارنة، ط١، دار الثقافة والنشر والتوزيع، عمان، ص ١٠.
[٢] هناك قلة من التشريعات وضعت في نصوصها تعريفا للجريمة منها القانون الجنائي المغربي.
[٣] قانون الجمارك الايطالي رقم١٤٢٤ الصادر في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٠.
[٤] القانون الأرجنتيني الصادر في ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥٦ والقانون الاسباني الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣ والقانون الانجليزي الصادر في أول اغسطس سنة ١٩٥٢.

ويعد التهريب الجمركي من الجرائم الواردة ضمن القوانين الجزائية الخاصة التي حددت السمات العامة لأفعال التهريب الجمركي وشروطها التي يجب توافرها لطرح مصطلح التهريب الجمركي على الفعل[١].

ويعرف التهريب الجمركي على أنه كل إخلال بالقانون او النظام الجمركي[٢]، أو أي عمل أو إمتناع عن عمل يتم بخرق النصوص الجمركية الواردة بمنعها، أو أنه كل عمل ايجابي كان أو سلبي يتضمن إخلال باللوائح والقوانين الجمركية حيث يرتب المشرع عقوبة عليها[٣].

الفرع الثاني

التعريف القضائي

أما محكمة النقض المصرية عرفت التهريب الجمركي على انه إدخال البضاعة في إقليم الجمهورية أو أخراجها منه على خلاف القانون وهو لا يقع فعلا أو حكما ألا عند إجتياز البضاعة الجمركية، مما يدل على أن حيازة السلعة فيما عدا هذه الدائرة من غير المهرب لها سواء كان فاعلا أو شريكا فلا يعتبر وفق القانون تهريبا، إضافة الى أنه لا يعد من قبيل الإخفاء لأشياء متحصلة من جريمة وفقا لحكم المادة ٤٤ مكررا من قانون العقوبات، حيث تدل هذه المادة بأنها تفترض أن تقع جريمة سابقة على مال من خلال نزع حيازته من صاحبه فيكون ذلك المال المنتزع حصيلة للجريمة، وكذلك جريمة التهريب ومن ثم فان حيازة البضاعة مجرد وراء الدائرة الجمركية لا جريمة فيه ولا عقاب عليه[٤].

---

[١] السيد، طه سعيد ٢٠٠١، جريمة التهريب الجمركي في دولة الامارات العربية، مج (١٠) ،ع (٢) مجلة الفكر الشرطي ، مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة، الامارات العربية المتحدة، ص١٧١.

[٢] د. مصطفى رضوان، التهريب الجمركي والنقدي، فقها وقضاء، ١٩٧٤، ص ٣١.

[٣] د.أنطاكي، رزق الله ، التشريع الجمركي،مطبعة الجامعة السورية ١٩٥١، ص١١٢.

[٤] نقض جنائي رقم ١٢٨٦ لسنة ٣٧ق جلسة ١٩٦٧/١٠/٣٠، المكتب الفني السنة ١٨- ص١٠٤٣.

وقد إعتبر تهريبا (إدخال البضائع من أي نوع الى المملكة أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها في شأن البضائع الممنوعة).

أما في التشريع الأردني فقد نصت المادة ٢٠٣ من قانون الجمارك الأردني على أن التهريب هو (إدخال البضائع الى البلاد أو إخراجها منها بصورة مخالفة للتشريعات المعمول بها دون أداء الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب الأخرى كليا أو جزئيا أو خلافا لأحكام المنع والتقييد الواردة في هذا القانون أو في القوانين والأنظمة الأخرى ويستثنى من أحكام هذه المادة البضائع المشار اليها في المادة ١٩٧ من هذا القانون)[١].

أما القضاء الأردني فلم يعرف التهريب الجمركي ولكن أشار إلى جريمة التهريب الجمركي في أحدا أحكامه وفق قرار محكمة التمييز الأردنية بقولها " لا يتعبر شرط إدخال البضاعة الى البلاد دون دفع الرسوم المشار اليها في المادة ٢٠٣ من قانون الجمارك لإعتبار أن البضاعة مهربة، بل هنالك شرط آخر وهو إدخالها خلافا لأحكام المنع والتقييد الواردة في قانون الجمارك أو في القوانين والأنظمة الأخرى، ويعد تهريبا سواء دفعت الرسوم الجمركية عنها أو لم تدفع على ضوء صراحة النص"[٢]

كما نصت المادة ٢٠٤ من قانون الجمارك الأردني رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ أنه يدخل في حكم التهريب بصورة خاصة ما يلي:

أ- عدم التوجه بالبضائع عند الإدخال الى أول مركز جمركي.

---

[١] قانون الجمارك الاردني رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.
[٢] قرار محكمة التمييز الاردنية (جزاء) رقم ٢٠٠٧/١٢٣٥ ، موقع قسطاس.

ب- عدم إتباع الطرق المحددة في إدخال البضائع وإخراجها.

ج- تفريغ البضائع من السفن أو تحميلها عليها بصورة مغايرة للأنظمة على الشواطئ التي لا توجد فيها مراكز جمركية أو تحميلها أو تفريغها في النطاق الجمركي البحري.

د- تفريغ البضائع من الطائرات أو تحميلها عليها بصورة غير مشروعه خارج المطارات الرسمية أو إلقاء البضائع أثناء النقل الجوي مع مراعاة أحكام المادة ٥٣ من هذا القانون.

هـ- عدم التصريح في مكتب الإدخال او الاخراج عن البضائع الواردة او الصادرة دون بيان حمولة ويدخل في ذلك ما يصحبه المسافرون مع مراعاة المادة ١٩٧من هذا القانون.

و- تجاوز البضائع في الإدخال أو الاخراج المراكز الجمركية دون التصريح عنها.

ز- اكتشاف بضائع غير مصرح عنها في المركز الجمركي موضوعة في مخابئ بقصد إخفائها او في فجوات او فراغات لا تكون مخصصة عادة لإحتواء مثل هذه البضائع.

ح- الزيادة او النقص في عدد الطرود وفي محتوياتها المقبولة في وضع معلق للرسوم المنصوص عليه في الباب السادس من هذا القانون والمكتشفة بعد مغادرة البضاعة مركز الإدخال ويشمل هذا الحكم البضائع التي عبرت البلاد تهريبا او دون معاملة ويتحمل الناقل مسؤوليتها.

ط- عدم تقديم الإثباتات التي تحددها الدائرة لإبراء بيانات الأوضاع المعلقة للرسوم المنصوص عليها في الباب السادس من هذا القانون.

ي- اخراج البضائع من المناطق الحرة او المخازن الجمركية او المستودعات الى المنطقة الجمركية دون معاملة جمركية.

ك- تقديم البيانات الكاذبة التي قصد منها استيراد او تصدير بضائع ممنوعة معينة او محصورة او التي قصد منها استيراد بضائع بطريق التلاعب بالقيمة لتجاوز مقادير المخصصات المحددة.

ل- تقديم مستندات او قوائم كاذبة او مزورة او مصطنعة او وضع علامات كاذبة بقصد التخلص من تأدية الرسوم الجمركية او الرسوم والضرائب الاخرى كليا او جزئيا او بقصد تجاوز أحكام المنع أو الحصر، مع مراعاة ما ورد في المادة ١٩٨/أ،ج من هذا القانون.

م- نقل أو حيازة البضائع الممنوعة المعينة أو الممنوعة أو المحصورة دون تقديم إثباتات تؤيد استيرادها بصورة نظامية.

ن- نقل أو حيازة البضائع الخاضعة للنطاق الجمركي ضمن هذا النطاق دون مستند نظامي.

س- عدم إعادة إستيراد البضائع الممنوع تصديرها والمصدرة مؤقتا لأي غاية كانت.

ع- تفريغ البضائع من القطارات او تحميلها عليها بصورة مغايرة للانظمة في الاماكن التي لا توجد فيها مراكز جمركية او تحميلها او تفريغها في النطاق الجمركي.

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الأردني كان قد أخذ بالقانون الجمركي العثماني، حيث ساوى بين التهريب من الضرائب الجمركية العثمانية التي كانت تقضي في المادة ٣٥ منها بإعتبار إدخال البضائع الممنوعة والمحتكرة من قبيل التهريب، وقد أخذ المشرع الأردني بهذا الإتجاه في قانون الجمارك الاردني وذلك في نص المادة ٢٠ " تخضع البضائع المهربة أو التي هي في حكم المهربة الى رسوم التعريفة النافذة في تاريخ إكتشاف التهريب أو تاريخ وقوعه إذا أمكن تحديده أو تاريخ التسوية الصلحية أيها أعلى"[١].

[١] سلمونة، محمد ياسين محمد، ، التسوية الصلحية الواقعة على جرائم التهريب الجمركي دراسة مقارنة، مجلة جامعة عمان العربية للبحوث- سلسلة البحوث القانونية، سنه ٢٠٢٠ (مج ٢)، (ع١)، ص٢٢٢.

يعتبر التعريف الذي أورده المشرع الأردني قريب ويشابه معظم التعريفات في التشريعات الأخرى، وذلك من حيث تجريم السلوك المتعلق بإدخال أو إخراج البضاعة الممنوعة منع جزئي أو منع مطلق أو المقيدة بإجراءات أخرى في قانون الجمارك أو القوانين الأخرى[١].

وقد عرفه الفقه على أنها إدخال البضائع الى البلاد أو إخراجها منها بطرق غير مشروعة وبدون أداء الضرائب المستحقة كلها أو بعضها أو بالخالفة لأحكام المنع أو التقييد.

ويتضح مما سبق بأن المشرع الأردني قد توسع في مفهوم البضائع ليشمل المواد القيمية والعينية بكافة أنواعها وأشكالها وأحجامها سواء كانت تجارية أو غير تجارية، حيث أنه لم يحدد قيمة معينة للبضائع المهربة، حيث يعتبر ذلك موقف إيجابي للمشرع عندما وسع نطاق التجريم لخطورة هذه الجريمة[٢].

المطلب الثاني

أهمية مكافحة جريمة التهريب

يعتبر في حكم التهريب كل من حيازة البضائع الأجنبية بقصد الإتجار وذلك مع العلم بأنها مهربة، ويعتبر أيضا تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة، أو وضع علامات كاذبة، أو إخفاء البضائع أو العلامات أو إرتكاب أي فعل ويكون القصد منه التخلص من الضرائب المستحقة كلها أو بعضها أو تكون مخالفة للنظم المعمول بها في مواجهة البضائع الممنوعة ولا يمنع من إثبات التهريب عدم ضبط البضائع[٣].

---

[١] مرجع سابق، ص٢٢٣.

[٢] الخوالدة، مؤيد حسني احمد، جريمة التهريب الجمركي وفقا لأحد تعديلات قانون الجمارك الاردني، دراسة تحليلة، مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث، مج ٨، ع١، ٢٠٢٢، ص٨

[٣] مرقس، سمير سعد، التهريب الجمركي: تشريعا وقضاء، مجلة المال والتجارة، ع٥٩٥، سنة ٢٠١٨، ص٢٧

الفرع الاول

انواع التهريب الجمركي

ينقسم التهريب الجمركي من حيث المصلحة المعتدى عليها الى التهريب الضريبي والتهريب غير الضريبي ، كما ينقسم من حيث أركانه الى تهريب حقيقي وتهريب حكمي.

أولا: من حيث المصلحة المعتدى عليها :

١) التهريب الضريبي

تقع هذه الجريمة إضرارا بمصلحة ضريبة الدولة من خلال حرمانها من الحصول على الضريبة الجمركية المستحقة وفق القانون، فقد عرف الفقه التهرب الضريبي على أنه تخليص المكلف كليا أو جزئيا من أداء الضريبة دون نقل عبئها الى غيره، مما يؤثر في حصيلة الدولة من الضريبة ويضيع عليها حقها[١].

٢) التهريب غير الضريبي

يرد هذا النوع من التهريب على منع بعض السلع التي لا يجوز إستيرادها أو تصديرها وقد أطلق عليها البعض التهرب الإقتصادي الجمركي، فيتحقق ذلك بإدخال البضائع أو إخراجها وذلك خلاف لأحكام القوانين واللوائح المعمول بها فيما يخص الأصناف الممنوع إستيرادها أو تصديرها أو الخاضعة لقيود إستيرادية[٢].

---

[١] مرقس، مرجع سابق، ص٢٧.
[٢] ذات المرجع ص٢٨.

ثانياً : من حيث أركانه :

١) التهريب الحقيقي

ويكون من خلال إدخال البضائع من أي نوع الى الدولة وإخراجها منها بطريقة غير مشروعة بدون أداء الضرائب الجمركية المستحقة كلها أو بعضها أو بالمخالفة للنظم المعمول بها بشأن البضاعة الممنوعة[١].

٢) التهريب الحكمي

حيث تعتبر حيازة البضائع الأجنبية وبقصد الإتجار بها مع العلم أنها مهربة من قبيل جرائم التهريب كما يعتبر في حكمها أيضا تقديم مستندات أو فواتير مزورة أو مصطنعة أو وضع علامات كاذبة أو إخفاء البضائع أو العلامات أو إرتكاب أي فعل أخر بحيث يكون القصد منه التخلص من الضريبة الجمركية المستحقة سواء كلها أو بعضها أو من خلال مخالفة النظم المعمول بها بخصوص البضائع الممنوعة[٢].

يعتبر التهريب الجمركي من الجرائم العمدية والمؤقته وفيها يقوم الجاني بعمل أو نشاط إيجابي معين لمدة معينة وليست مستمرة وبذلك فقد إعتبر المشرع هذا النوع من الجرائم من قبيل الجرائم الإقتصادية حيث أنها تصيب المجتمعات نزوع النفس البشرية الى الكسب والإستفادة المادية[٣].

---

[١] محارب، عبدالعزيز قاسم، التهريب الجمركي تشريعا وفقها وقضاء، مجلة المال والتجارة، نادي التجارة، ع ٤٩١، ٢٠١٠، ص٢٨.
[٢] المرجع السابق، ص٢٨
[٣] مرقس، سمير سعد (٢٠١٨)، التهريب الجمركي: تشريعا وقضاء، مجلة المال والتجارة، ، ص٢٨

الفرع الثاني

أسباب التهرب الضريبي

يعتبر إرتفاع الضريبة الجمركية سبب أساسي للتهرب الضريبي كما أن إرتفاع أسعار السلع الوطنية وفقدان بعض السلع في الأسواق المحلية والمنازعة للكسب المادي من أسباب التهرب الضريبي أيضا، كما أن إصدار بعض القوانين يؤدي الى زيادة التهرب الجمركي، كما ان بعض السياسات تدفع الافراد الى تهريب السلع الأجنبية الى داخل البلاد، وقد لوحظ مؤخرا تزايد في التهرب الضريبي نظرا الى أن الضريبة تمثل عبئ على المكلفين بها[١].

الفرع الثالث

أركان جريمة التهريب الجمركي

تتكون أي جريمة من ثلاثة أركان يجب أن تتوافر في الواقعة[٢] وفي حالة تغيب أحد هذه الأركان يؤدي الى إنتفاء الفعل الجرمي حيث أكدت محكمة التمييز الأردنية على توافر أركان جريمة التهريب الجمركي في قرارها حيث قالت " تتطلب جريمة التهريب الأركان القانونية لها وقيام الدليل على قصد التهريب وفقا للمادة ٢٠٣ والمادة ٢٠٥ من قانون الجمارك رقم ٢٠لسنة ١٩٩٨، ولما كانت البيانات التي قدمتها النيابة العامة الجمركية لم يرد فيها ما يثبت قيام المميزة بأي فعل من الأفعال التي تشكل جرم التهريب الجمركي، وإن مجرد إتفاقها مع شركة الغزال للنقل العام لنقل

---

[١] ذات المرجع ص٢٨

[٢] الرقاد، محمد حسين عبطان، الدعوة الجزائية الجمركية، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، عمان، ٢٠٠٩، ص١٠

كمية البنزين الخالي من الرصاص من العقبة الى مستودعات مصفاة البترول الأردنية في الزرقاء لا يشكل أي فعل من الأفعال المذكورة[١].

وعلى ضوء ذلك فإن جريمة التهريب الجمركي تتكون من الركن الشرعي، والركن المادي، والركن المعنوي.

١) الركن الشرعي

ويقصد به تطبيق مبدأ الشرعية التي أكد عليها قانون العقوبات الأردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته[٢] في المادة ٣ حيث نصت على " لا جريمة إلا بنص ولا يقضي بأي عقوبة أو تدبير لم ينص القانون عليهما حين اقتراف الجريمة.

يتوافر الركن الشرعي في جريمة التهريب لوجود قانون ينص على هذه الجريمة ويعاقب من يرتكبها وذلك تأكيد على مبدأ الشرعية وعدم وجود نصوص تبيحها[٣]، فقد نص قانون الجمارك الأردني على عدد من المواد تتضمن عقوبات فيما يخص هذه الجريمة وذلك في الفصل الرابع[٤].

---

[١] قرارات محكمة التمييز الاردنية(جزاء) رقم ٢٠٠٩/١٤٩٦

[٢] قانون العقوبات الاردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٨.

[٣] السعيد، كامل، شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، الاردن ، عمان، ٢٠١١، ص٦٠.

[٤] المادة ٢٠٢ " تفرض عن مخالفات التأخير في اعادة البضائع المدخلة مؤقتا والمدخلة بقصد التصنيع بعد انقضاء المهل المحددة لها في البيانات غرامة من (١٠-٢٠) دينار بإستثناء السيارات حيث تكون الغرامة من (١٥-٣٠) دينار عن كل اسبوع أو جزء منه على ان لا تتجاوز الغرامة نصف قيمة البضاعة.

كما نصت المادة ٢٠٦على انه يعاقب على التهريب وما في حكمه وعلى الشروع في اي منهما بما يلي:

"

أ- ١- بغرامة لا تقل عن ١٠٠٠ دينار ولا تزيد على ١٠٠٠٠ دينار وعندالتكرار يعاقب بالحبس لمدة لا تقل عن سنة وبغرامة لا تقل عن ٥٠٠٠ دينار.

٢- يستثنى الحكم بالحبس في حالات التكرار المنصوص عليها في البند ١ من هذه الفقرة حالات التهريب الحكمي المتعلقة باخفاء القيمة او العدد او الوزن او القياس او المنشأ شريطة أن يكون قد تم التصريح عن نوع البضاعة بتسميتها الحقيقية وفق بند التعريفة الرئيسي.

ب- غرامة جمركية بمثابة تعويض مدني للدائرة على النحو التالي....الى اخر النص" .

ووفقا لما ورد في نص المادة ٢٠٢ فإنه يجب أن يتم رفع الغرامة فيما يخص البضائع حتى تصبح ٤٠-٥٠ دينار ورفع الغرامة على السيارات لتكون ضمن ٦٠-٧٠ دينار، وذلك لأن الغرامة المنصوص عليها تعتبر قليلة وليست ذات قيمة مؤثرة على الأشخاص بالردع.

وما ورد في المادة ٢٠٦ فقد ساوى المشرع بين الجريمة التامة والشروع فيها ويعتبر ذلك إيجابيا، ولكن وجوب تعديل عقوبة التهريب لأول مرة منه خلال رفع عقوبة الغرامة والحبس وذلك بإعطاء هذه السلطة للمحكمة حتى توقع عقوبة الحبس من سنة الى ثلاث سنوات، او فرض غرامة مالية من ٥٠٠٠-١٥٠٠٠ دينار، او بفرض كلتا العقوبتان، أما في حالة التكرار للجريمة فترفع العقوبة لتصبح الحبس بما لا يقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات حتى تصبح جناية وليست جنحة، أو فرض الغرامة المالية والتي تقدر ب١٠٠٠٠- ٢٠٠٠٠ دينار أو بكلتا العقوبتان حيث يمثل ما سبق الجانب السلبي لهذه المادة، والسبب في ذلك زيادة عدد الجرائم وأن الدولة تعتمد في موازنتها العامة على المبالغ التي تحصلها من البضاعة وغيرها من الأمور التي تدخل الى المملكة كما يأمل بتحقيق الردع العام لهذه الجريمة الإقتصادية المدمرة للدولة.

وفيما يتعلق بتفسير قانون الجمارك الأردني فيجب أن يكون التفسير مضيقا ومقيدا وليس تفسيرا موسع،وذلك تطبيقا لمبدأ الشرعية، كما أن القياس يجوز فيما يخص نصوص الإباحة في القوانين الجنائية ولا يجوز القياس في نصوص العقاب والتجريم، على الرغم من ما رود بشكل عام وموسع في نص المادة ٢٠٠/ط من قانون الجمارك إلا أنه يعتبر نص إحتياطي ولا يجوز الإعتماد عليه والقياس عليه إلا بحدوده المضيقة[١].

[١] قانون الجمارك الاردني بموجب المادة ٢٠٠/ط تنص على " كل مخالفة اخرى لأحكام هذا القانون والانظمة والقرارات والتعليمات المنفذه له.

أما فيما يخص القانون الأصلح للمتهم في قانون الجمارك، يتم الرجوع الى القانون العام وهو قانون العقوبات الأردني نظرا لعدم وجود نص عليه في قانون الجمارك، ولكن وبمنظور الباحث أنه بسبب خطورة جريمة التهريب الجمركي وتأثيرها على الدولة بكافة جوانبها، فيجب أن لا يكون هنا تطبيق لقاعدة القانون الأصلح للمتهم وذلك تحقيقا لمصلحة المجتمع، ومن الجدير بالذكر أيضا أن المشرع الأردني لم يشمل الغرامات الجمركية والمصادرات بالعفو العام وهذا أمر محمودا[١].

٢) الركن المادي

ويتكون من ثلاثة عناصر هي السلوك الجرمي، النتيجة الجرمية والعلاقة السببية[٢].

حيث عرف السلوك الجرمي على انه قيام الجاني بسلوك إيجابي يتمثل بتهريب البضاعة سواء كان ذلك بإدخالها أو إخراجها وذلك خلافا للقوانين حيث يقوم بذلك عن طريق البر أو البحر أو البريد[٣].

وعرفت النتيجة الجرمية على أنها تحقق جريمة التهريب الجمركي المخالفة للقانون، حيث تكون العلاقة السببية بين السلوك الجرمي والنتيجة الجرمية ونكون بذلك أمام جريمة تامة، أما في حالة البدء في تنفيذ سلوك جرمي معين ولم يتم تحقق النتيجة الجرمية بسبب غير متعلق بالإرداة فنكون بذلك أمام ما يسمى بالشروع[٤].

وكما ذكرت سابقا فإن قانون الجمارك الأردني ساوى في العقوبة بين الجريمة التامة والشروع فيها وذلك بنص المادة ٢٠٦حيث يعتبر ذلك ميزة إيجابية في القانون وذلك لخطورة هذه الجريمة.

---

[١] قانون الجمارك المادة ١٩٤" تعتبر الغرامات الجمركية والمصادرات المنصوص عليها في هذا القانون تعويضا مدنيا للدائرة ولا تشملها احكام قوانين العفو العام.

[٢] القهوجي، علي عبد القادر، شرح قانون العقوبات القسم العام، منشروات الحلبي الحقوقية، لبنان بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٠٧.

[٣] حافظ، مجدي محمود محب، الموسوعة الجمركية، جار العدالة، مصر، القاهرة،٢٠١٣، ص١١٣.

[٤] عباس، احمد عباس، جرائم التهريب الجمركي ، دار قباء، مصر، الاسكندرية، ٢٠١٤، ص٧٥.

٣) الركن المعنوي

يتطلب الركن المعنوي تحقق عنصري العلم والإرادة لتوافر القصد الجرمي العام[١]، وقد أكد على ذلك قانون الجمارك الأردني في المادة ٢٠٥ فإن عنصر العلم أي أن يعلم الجاني بأنه يرتكب جريمة تهريب جمركي وذلك من خلال سلوكه بإدخال أو إخراج بضائع خلافا لأحكام القانون، حيث تكون البضائع ممنوعة ومقيدة[٢] بحيث أنه في حالة ثبوت عدم العلم فينتفي القصد الجرمي.

أما عن عنصر الإرادة فيقوم من خلال قيام الجاني بسلوك إيجابي وبإرادته بإدخال البضائع أو إخراجها خلافا لأحكام القانون حيث يتميز عنصر الإرادة بإختيار الشخص وإرادته الحرة لذا تتحقق مسؤوليته، أما في حالة الإكراه المادي أو المعنوي فتنتفي بذلك المسؤولية الجزائية عند إنتفاء القصد الجرمي وهو الركن المعنوي[٣]، وعلى ضوء ما ذكر فان المشرع الأردني تطلب أن يتوافر القصد الجرمي العام، المتمثل بالعلم والإرادة دون القصد الجرمي الخاص فيتطلب إن تتوفر الغاية أو هدف معين في جريمة التهريب الجمركي وقد ورد إستثناء من المشرع بأن تطلب أن يتوافر القصد الخاص وذلك في بعض الحالات الخاصة كما ورد في نص المادة ٢٠٤/ك، ل من قانون الجمارك الأردني.

ينتفي القصد الجرمي حسب ما ورد في نص المادة ١/٨٦ من قانون العقوبات الأردني وذلك في حالة الغلط على أحد العناصر المكونة للجريمة، فقد أكد القضاء الأردني في حالة الغلط الذي يقع من جراء تهريب بضائع الغير معتقدا بذلك بأن البضائع تعود له كما ورد في القضية الجمركية من

---

[١] حسني، محمود نجيب، النظرية العامة للقصد الجنائي، ط٢، دار النهضة العربية، مصر، القاهرة، ١٩٧٤، ص٩.

[٢] وفقا لما ورد في نص المادة ٢ من قانون الجمارك الاردني البضائع الممنوعة هي كل بضاعة يمنع استيرادها او تصديرها بالاستناد الى احكام هذا القانون او اي تشريع اخر. اما البضائع المقيدة: هي البضائع التي يعلق استيرادها او تصديرها على اجازة او رخصة او شهادة او مستند اخر من قبل الجهات المختصة.

[٣] عبداللطيف، رعد محمد، جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة احكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعين الاردني والعراقي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، الاردن، عمان، ٢٠١٥،ص٩٤-٩٧.

قبل محكمة الاستئناف الجمركية بقولها "عدم مسؤولية الظنين الذي كان قد إستورد بضاعة من هونج كونج، ولدى التخليص عليها تبين أنها تحمل ماركة جورداش وهي شركة أمريكية مقاطعة، وحيث أن المستندات الخاصة بالبضاعة جاءت خالية من ذكر هذه الماركة، فإن مسؤولية المتهم تتوقف على مدى علمه أو إشتراكه بموضوع الماركة، ولما كان لا يوجد لدى المحكمة دليل على ذلك ولم يثبت علم المستأنف ضده بحقيقة الماركة الموضوعة، وعليه تم إعتبار حكم محكمة البداية واقعا في محله وهو عدم مسؤوليته لإنهيار الركن المعنوي"[١]. وأيضا ما قررته محكمة الإستئناف الجمركية بقولها " جريمة التهريب من الجرائم العمدية التي ينبغي أن يتوافر فيها القصد الجرمي، وعليها إذا لم يثبت تواطؤ سائق واسطة النقل أو علمه بمقاصد المتهمين الذين نقلتهم بسيارته فيكون القرار بعدم مسؤوليته واقعا في محله"[٢].

وهذا ما استقر عليه اجتهاد محكمة التمييز الموقرة بقرارها الذي نص على " يتوجب نسبة الفعل الى الفاعل فإذا لم تقدم أي بينة تثبت أن الظنين أو أحدهما هو من قام بالفعل المنسوب لهما، فإنه يقتضي إعلان براءتهما مما ينتفي معه القصد الجرمي الذي هو أساس المسؤولية الجزائية طبقا لأحكام المادة ٢٠٧ من قانون الجمارك"[٣]

ومما سبق بيانه بأن الجريمة الجمركية هي إحدى الجرائم الاقتصادية التي تمس أمن الدولة الاقتصادي وتخالف السياسة الاقتصادية التي تضعها الدولة[٤]، فإن هذه الجريمة تعيق التقدم الإقتصادي وتخل بموازنة الدولة وتؤثر على المنافسة العادلة بين المنتجين والمستهلكين[٥].

---

[١] الحياري، معن، جرائم التهريب الجمركي دراسة مقارنة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١، الاردن، عمان، ١٩٩٧، ص٧٦.
[٢] قرار رقم ٢٣لسنة ١٩٩١، ملحق نقابة المحامين، العدد ١٢ لسنة ١٩٩٣، ص١١٩
[٣] محكمة التمييز الاردنية (جزاء) رقم ٢٠١١/١٤٦٨، موقع قسطاس.
[٤] الجريمة الجمركية | مجلة القانون والأعمال. https://www.droitetentreprise.com
[٥] https://staff.najah.edu ٢٠٢٣/١٠/٢٨ ، ١٠:١٢م

لذلك، فإن مكافحة الجريمة الجمركية تحظى بأهمية كبيرة لحماية المصالح الوطنية والعامة وتحقيق التنمية المستدامة[١]، ولمكافحة هذه الجريمة تستخدم الدولة مجموعة من الآليات القانونية والإدارية والأمنية، مثل تشديد العقوبات وتطوير أساليب التفتيش والرقابة والتعاون مع المنظمات الدولية[٢].

إن الحد من الجرائم الجمركية هو أمر مهم للغاية للحفاظ على الأمن الإقتصادي والإجتماعي للدولة والمجتمع.

فالجرائم الجمركية هي تلك التي تخالف القوانين والأنظمة الجمركية، مثل التهريب والغش والتهرب الضريبي والتعامل بالبضائع المحظورة[٣]، وهذه الجرائم تسبب خسائر مالية كبيرة للدولة حيث تفقد مواردها من الرسوم والضرائب، وتؤثر سلبا على المنافسة العادلة بين المنتجين والمستهلكين وتضر بالصحة والسلامة العامة[٤].

لذلك، يجب على الدولة إتخاذ كافة الإجراءات القانونية والإدارية والأمنية لمكافحة هذه الجرائم، مثل تشديد العقوبات، وتطوير أساليب التفتيش والرقابة، والتعاون مع المنظمات الدولية[٥]، كما يجب على المواطنين التعاون مع السلطات الجمركية، والإبلاغ عن أي حالات مشبوهة، والإمتناع عن شراء أو إستخدام أي بضائع غير مشروعة.

---

[١] Legal mechanisms to combat terrorism in contemporary international law .... https://jols.uobaghdad.edu.iq ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ١٢:٢٥م

[٢] بحث قانوني و دراسة حول جريمة التهريب الجمركي ٢٠٢٣. https://www.mohamah.net ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠١:٠٥م

[٣] الجرائم الجمركية |https://www.labodroit.com ٢٠٢٣/١٠/٢٨ ، ٠١:٣٠م

[٤] الجريمة الجمركية | مجلة القانون والأعمال. https://www.droitetentreprise.com ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠١:٥٥م

[٥] https://staff.najah.edu/media/published_research/2021/11/17 ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠٢:٣٠م

يتطلب ذلك تحسين التشريعات والأنظمة الجمركية لمواكبة التغيرات الإقتصادية والتكنولوجية والأمنية، وهنالك بعض الأهداف التي يمكن تحقيقها من خلال تحسين الأنظمة الجمركية وهي[١]:

- تبسيط ومواءمة الإجراءات الجمركية مع المعايير الدولية وأفضل الممارسات.
- تطوير أنظمة إلكترونية لتسهيل التبادل المعلوماتي والتفتيش والتتبع والتخليص.
- تعزيز التعاون والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.
- تطبيق آليات الحوكمة والرقابة والمساءلة لضمان الشفافية والنزاهة والفعالية.
- بناء قدرات الموظفين الجمركيين وتأهيلهم للتعامل مع التحديات المختلفة.

أما فيما يخص أساليب الكشف عن الجرائم الجمركية:

- الحجز الجمركي: وهو إجراء يقوم به أعوان الجمارك لإيقاف حركة البضائع أو المسافرين أو وسائل النقل المشتبه في ارتكابها مخالفة جمركية، وإخضاعها للتفتيش والتحقيق[٢].
- التحقيق الجمركي: هو إجراء يقوم به أعوان الجمارك لجمع الأدلة والبراهين على إرتكاب مخالفة جمركية، وذلك بالإستعانة بوسائل مختلفة، مثل التحقيق مع المشتبه بهم أو الشهود أو المخبرين، أو إستخدام التقنيات الحديثة، مثل المسح الضوئي أو التسليم المراقب[٣].
- المعاينة: هي إجراء يقوم به أعوان الجمارك للتأكد من حالة البضائع أو المسافرين أو وسائل النقل التي تخضع للحجز أو التحقيق، وذلك بفحصها بصريا أو عن طريق المعدات المناسبة، وإعداد تقارير عن نتائج المعاينة[١].

---

[١] استراتيجية شئون الجمارك ٢٠٢١ - ٢٠٢٤. https://www.bahraincustoms.gov.bh - تفاصيل النظام - نظام الأنظمة. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b93d0275-775f-482a-9d52-a9a700f2ca15/1 - (التقدم في تنفيذ برنامج العمل -https://www.comesa.int . ٢٠٢٣/١٠/٢٨ ، ٠٣:٢٠م

[٢] طرق البحث والتّحري الخاصة بالجريمة الجمركية | ASJP. https://www.asjp.cerist.dz ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠٤:٤٥م

[٣] ذات المرجع السابق

المبحث الثاني

الذكاء الإصطناعي ودوره في الكشف عن الجريمة

أن وجود كم هائل من البيانات الضخمة يجعل من الصعب على الأفراد القيام بالبحث في هذه البيانات والإستفادة منها مباشرة مما يستدعي الإستعانة بالأنظمة الذكية التي تكون قادرة على فهم المطلوب منها حيث تكون قادرة على البحث فيها بسهولة وقادرة على التعلم والتطور ومواكبة كل جديد.

ومن هذه الوسائل الذكية ظهر ما يعرف بالذكاء الإصطناعي مما يتوجب علينا معرفة ماهيته وما هي خصائصه، ومعرفة دوره في حل القضايا الجنائية وضبط المتهمين وتسليمهم للعدالة.

المطلب الأول

تعريف الذكاء الاصطناعي

عرف الذكاء الإصطناعي على أنه سلوك وخصائص معينه تتسم بها البرامج الحاسوبية، حيث تجعلها تحاكي القدرات الذهنية البشرية وأنماط عملها، وتعد خاصية القدرة على التعلم والإستنتاج ورد الفعل على أوضاع لم تبرمج في الآلة من أهم خصائصه[٢].

وقد عرف أيضا على أنه التيار العلمي والتقني الذي يضم النظريات والتقنيات التي تهدف الى إنشاء آلات قادرة على محاكاة الذكاء[٣].

---

[١] إجراءات التحقيق في الجرائم الجمركية. https://theses-algerie.com/8835752226131522/memoire-de-master/universite-abdelhamid-ibn-badis---mostaganem ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠٥:٠٠م

[٢] Wikipedia.org، ذكاء اصطناعي- ويكيبيديا، ٢٠٢٣/١٠/٢٧، ١١:١٠ص

[٣] سامية شهبي قمورة وآخرون، الذكاء الاصطناعي بين الواقع والمأمول – دراسة تقنية وميدانية- ورقة عمل ضمن المؤتمر الدولي بعنوان الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، الجزائر، ٢٠١٨، ص٥.

ومن خلال التعاريف نرى بأنها تتفق وتؤكد على وجود برامج ذكية لها القدرة على أن تكون بقدرة الذكاء البشري بل وتتفوق عليه بالسرعة وقلة الأخطاء، حيث أنها تعمل من خلال برمجتها بأوامر خاصة وتحديد ما هو مطلوب خلال مدة معينة، حيث لا تتجاوز هذه العمليات دقائق قليلة.

الفرع الأول

خصائص الذكاء الإصطناعي

هناك عدة خصائص يتميز بها الذكاء الإصطناعي[١] مثل:

١. القدرة على التفكير والإدراك.

٢. القدرة على إكتساب المعرفة وتطبيقها.

٣. إستخدام الذكاء في حل المشاكل المعروضة مع غياب المعلومة الكاملة.

٤. القدرة على التعلم والفهم من التجارب والخبرات السابقة.

٥. القدرة على إستخدام الخبرات القديمة وتوظيفها في مواقف جديدة.

٦. القدرة على إستخدام التجربة والخطأ لإستكشاف الامور المختلفة.

٧. القدرة على الإستجابة السريعة للمواقف والظروف الجديدة.

٨. القدرة على التعامل مع الحالات الصعبة والمعقدة.

٩. القدرة على التعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة.

١٠. القدرة على تمييز الأهمية النسبية لعناصر الحالات المعروضة.

١١. القدرة على التصور والإبداع وفهم الأمور المرئية وإدراكها.

١٢. القدرة على تقديم المعلومة لإسناد القرارات الإدارية.

---

[١] عثامنية، امينة، المفاهيم الاساسية للذكاء الاصطناعي (كتاب جامعي ، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال)، ط١، لمركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ٢٠١٩، ص١٣.

ومما سبق فان مزايا الذكاء الإصطناعي تدعم كافة المجالات وتدعم سرعة الإنجاز وأخذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب من خلال توظيف المعطيات القديمة في مواقف حديثة لتساعد الشخص في إتخاذ القرار.

الفرع الثاني

أهداف الذكاء الإصطناعي

يهدف الذكاء الاصطناعي إلى تطوير نظم وبرامج قادرة على محاكاة وتنفيذ الأنشطة الذهنية التي تتطلب الذكاء البشري، تشمل أهداف الذكاء الاصطناعي تحسين الأتمتة والتشخيص الذاتي وتعزيز القدرات التفاعلية والتعلم الآلي، كما يهدف الذكاء الاصطناعي أيضًا إلى تحسين الأداء في مجالات مثل التشخيص الطبي والتنبؤ والتحليل الضخم للبيانات، ويعتبر الذكاء الإصطناعي مجالًا متناميًا ومثيرًا للإهتمام يعد بتحقيق تقدم كبير في مجالات متعددة من الحياة اليومي.

ومن الأهداف التي يحققها الذكاء الإصطناعي:

١. تمكين الآلات للقيام في معالجة المعلومات بشكل يكون أقرب لما يقوم به الإنسان في حل المسائل، من خلال تنفيذ عدة أوامر في آن واحد.
٢. فهم الذكاء البشري بشكل أفضل من خلال فك أغوار الدماغ لمحاكاته حيث أن الجهاز العصبي والدماغ البشري أكثر الأعضاء تعقيدا حيث يكون عملهم مترابط بشكل دائم للتعرف على الأشياء.[١]

[١] سحنون، هبه، الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القطاع المصرفي، قراءة في التجربة الهندية مع دراسة حالة بنك HDFC، كتاب جماعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الإعمال، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، برلين، ٢٠١٩، ص١٥٢.

المطلب الثاني

التنظيم القانوني لاستخدام انظمة الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب

يلعب الذكاء الإصطناعي دور كبير في الكشف عن الجريمة حيث أن قدرة البرامج الذكائية وسرعتها في متابعة المطلوب منها يجعلها قادرة على كشف الجريمة بسرعة كبيرة بشكل إحترافي.

ومن الأمثلة عليها:

١. التحليل الشفهي المدعوم حيث أن التعلم الآلي يساعد في تحليل أقوال المشتبه بهم والشهود، فالكذب أمر سهل ولكن من الصعب الإحتفاظ به بمرور الوقت حيث أنه يتطلب تفكير وموهبة دقيقة حتى لا تتعارض الكذبة مع العبارات الصادقة التي من الممكن أن يدلي بها الشخص فمن المفترض أن يحافظ الشخص على أكاذيبه التي قالها بشكل منسق. ومن ناحية أخرى فيجب على المحقق المكلف بالكشف عن الحقيقة من خلال بيانات متعددة أن يتذكر الحسابات المختلفة ويكون لديه المقدرة في تحديد التناقضات، لذلك عند إستخدام التعلم الآلي يمكن فرز البيانات الى صوتية ومكتوبة والقيام بتحليلها بواسطة الكمبيوتر والقيام بتقديم أي مصطلح مستخدم للمخبر عند الطلب[١].

٢. العثور على الوجوه والسيارات في فيديو المراقبة: حيث يمكن أن يستخدم التعلم الآلي من قبل محللي الشرطة للمساعدة في العثور على المعلومات في فيديو المراقبة، يمكن أن يكون هناك حالة إرباك إذا طلب من أحد المحللين تحديد وجه شخص معين في أحد الفيديوهات بسبب وجود الكثير من الوجوه في نفس اللحظة، لذلك تكون عملية الكشف هذه أسهل وأبسط من خلال الإستعانة بالكمبيوتر وذلك نتيجة عدم حاجة الكمبيوتر الى أوقات

[١] الشامسي، جمعة سلطان سيف، التقنيات الحديثة والبرامج الذكية ودورها في مكافحة الجريمة والمخدرات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٥٥، جامعة المنوفية كلية الحقوق، ٢٠٢٢، ص١٠١

طويلة لتحديد ما طلب منه بسبب قدرته على مقارنة الوجوه أو المركبات بالخصائص التي تم تحديدها للعثور عليها.

٣. يستخدم الذكاء الإصطناعي أيضا في التعرف على الأصوات حيث قامت شركة Veritone لتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي ببناء منصة مفتوحة لتزويد وكالات إنفاذ القانون من خلال تطبيقات الذكاء الإصطناعي والتي عرفت بإسم المحركات المعرفية فهي تقوم بمعالجة البيانات غير المنظمة من المصادر المتعددة، لمساعدة الشرطة في إستخراج معلومات إستخباراتية قابلة للتنفيذ من خلال تطبيقات نسخ الصوت والتعرف على الوجه[١].

حيث يرى الباحث أنه يمكن لتكنولوجيا الذكاء الإصطناعي أن تساهم في تطوير أعمال موظفي دائرة الجمارك وموظفي مديرية مكافحة التهريب الجمركي فهي تكنولوجيا تستخدم الحاسوب والبرمجيات لمحاكاة القدرات الذهنية البشرية مثل التعلم والإستنتاج والتحليل والتنبؤ. وتوجد هنالك عدة امثلة على ذلك:

أ- تحسين القدرة والكفاءة في مراقبة وإنفاذ القانون على الحدود والجمارك، وذلك بإستخدام أنظمة الرؤية الحاسوبية والتعرف على الوجوه والأصوات والبصمات والباركود وغيرها من التقنيات التي تساعد على التعرف على البضائع والأشخاص والمركبات المشبوهة أو المخالفة للقوانين واللوائح الجمركية[٢].

ب- زيادة الإيرادات الحكومية من الرسوم والضرائب والغرامات المفروضة على البضائع المستوردة أو المصدرة، وذلك بإستخدام أنظمة التعلم الآلي والتحليل الإحصائي والتنقيب

---

[١] الشامسي، جمعة سلطان سيف، التقنيات الحديثة والبرامج الذكية ودورها في مكافحة الجريمة والمخدرات، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، ع٥٥، جامعة المنوفية كلية الحقوق، ٢٠٢٢، ص ١٠٢

[٢] تقرير بحث عالمي عن الذكاء الاصطناعي في العمل لعام ٢٠٢١ | إدارة رأس .... https://www.oracle.com، ٢٠٢٣/١٠/٢٥، ٠٢:٢٠م

في البيانات وغيرها من التقنيات التي تساعد على تقييم قيمة البضائع وتحديد المخالفات والتهرب الضريبي والتلاعب بالفواتير وغيرها من الممارسات الغير شرعية أو الغير قانونية[١].

ج- حماية الصناعة المحلية والمستهلكين من المنافسة غير العادلة والسلع المنخفضة الجودة أو المضرة بالصحة، وذلك بإستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي والتعلم العميق والتحليل الطيفي وغيرها من التقنيات التي تساعد على فحص وإختبار البضائع والتأكد من مطابقتها للمواصفات والمعايير الوطنية والدولية والتعرف على السلع المزورة أو المقلدة أو المهربة أو المحظورة أو المهددة للبيئة أو الصحة العامة[٢].

د- تعزيز الأمن القومي والصحة العامة من خلال منع دخول الأسلحة أو المخدرات أو الإرهابيين أو الأمراض عبر الحدود، وذلك بإستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي والتحليل السيميائي والحيوي وغيرها من التقنيات، التي تساعد على كشف وتتبع وملاحقة ومعاقبة الجهات والشبكات المتورطة في جرائم التهريب الخطيرة والمعقدة والتي تشكل تهديدا للأمن والسلامة الوطنية[٣].

هـ- تحسين العلاقات والتعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم التهريب والجريمة المنظمة، وذلك بإستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي والتحليل البياني وغيرها من التقنيات التي

---

[١] تأثير توظيف الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ .... https://papers.ssrn.com، ٢٠٢٣/١٠/٢٧، ٠٤:١٥م

[٢] استخدام الذكاء الاصطناعي في | إشراك الموظفين ينبض. https://blog.empuls.io، ٢٠٢٣/١٠/٢٢، ١١:١٠ص

[٣] تقرير بحث عالمي عن الذكاء الاصطناعي في العمل لعام ٢٠٢١ | إدارة رأس .... https://www.oracle.com، ٢٠٢٣/١٠/٢٢، ٠١:٢٠م.

تساعد على تبادل وتحليل وإستخدام المعلومات والبيانات والأدلة بين الدول الأطراف والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة جرائم التهريب والجريمة المنظمة[١].

ويرى الباحث بأن للذكاء الإصطناعي العديد من البرامج والتي يمكن من خلالها حل الكثير من القضايا المجهولة والكشف عنها، وبالتالي فيمكن للباحث الإجابة على التساؤل هل يمكن الإعتماد على تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في عمليات مكافحة الجريمة الجمركية ؟

يمكن لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي أن تساعد في مكافحة الجريمة الجمركية بطرق عديدة، مثل[٢]

١. تحسين القدرة والكفاءة في مراقبة وإنفاذ القانون على الحدود والجمارك، وذلك بإستخدام أنظمة الرؤية الحاسوبية والتعرف على الوجوه والأصوات والبصمات والباركود وغيرها من التقنيات التي تساعد على التعرف على البضائع والأشخاص والمركبات المشبوهة أو المخالفة للقوانين واللوائح الجمركية.
٢. زيادة الإيرادات الحكومية من الرسوم والضرائب والغرامات المفروضة على البضائع المستوردة أو المصدرة، وذلك بإستخدام أنظمة التعلم الآلي والتحليل الإحصائي والتنقيب في البيانات وغيرها من التقنيات التي تساعد على تقييم قيمة البضائع وتحديد المخالفات والتهرب الضريبي والتلاعب بالفواتير وغيرها من الممارسات الغير شرعية أو الغير قانونية.

---

[١] تأثير توظيف الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ .... https://papers.ssrn.com- استخدام الذكاء الاصطناعي في | إشراك الموظفين ينبض. https://blog.empuls.ioment/ ٢٠٢٣/١٠/٢٢، ١٢:٤٠م.

[٢] فعالية الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة والإرهاب. https://www.alarabiya.net/ فعالية-الذكاء-الاصطناعي-لمكافحة-الجريمة-والارهاب.- ٢٠٢٣/١٠/٢٦، ١:١٥م الذكاء الاصطناعي في عالم الجرائم المعلوماتية - د.عبدالعزيز عبيد البكر. https://www.al-jazirah.com- ٢٠٢٣/١٠/٢٦، ٠٣:٣٠م - مفوضة حقوق الإنسان تدعو إلى اعتماد إجراءات عاجلة بشأن مخاطر الذكاء .... https://news.un.org ٢٠٢٣/١٠/٢٦، ٠٢:٥٥م

٣. حماية الصناعة المحلية والمستهلكين من المنافسة غير العادلة والسلع المنخفضة الجودة أو المضرة بالصحة، وذلك بإستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي والتعلم العميق والتحليل الطيفي، وغيرها من التقنيات التي تساعد على فحص وإختبار البضائع والتأكد من مطابقتها للمواصفات والمعايير الوطنية والدولية والتعرف على السلع المزورة أو المقلدة أو المهربة أو المحظورة أو المهددة للبيئة أو الصحة العامة.

٤. تعزيز الأمن القومي والصحة العامة من خلال منع دخول الأسلحة أو المخدرات أو الإرهابيين أو الأمراض عبر الحدود، وذلك بإستخدام أنظمة الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي والتحليل السيميائي والحيوي وغيرها من التقنيات التي تساعد على كشف وتتبع وملاحقة ومعاقبة الجهات والشبكات المتورطة في جرائم التهريب الخطيرة والمعقدة والتي تشكل تهديدا للأمن والسلامة الوطنية.

٥. تحسين العلاقات والتعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم التهريب والجريمة المنظمة، وذلك باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي والتحليل البياني وغيرها من التقنيات التي تساعد على تبادل وتحليل وإستخدام المعلومات والبيانات والأدلة بين الدول الأطراف والمنظمات الدولية المعنية بمكافحة جرائم التهريب والجريمة المنظمة.

ومع ذلك، فإن الإعتماد على تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في مكافحة الجريمة الجمركية يواجه أيضا بعض من التحديات والصعوبات التي سوف نتطرق اليها لاحقا.

الفصل الرابع

التحديات والسلبيات المتعلقة بإستخدام الذكاء الاصطناعي في مكافحة جرائم التهريب

تنطوي جرائم التهريب على تحديات كبيرة تتطلب جهوداً مكثفة لاحتوائها والتصدي لها. مع تطور التكنولوجيا وظهور الذكاء الاصطناعي، يشهد العالم تقدماً مهماً في مكافحة جرائم التهريب. ومع ذلك، فإن هذا التقدم يثير أيضاً العديد من المخاوف والتحديات المتعلقة بالاستخدام الآمن والمسؤول للذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة التهريب.

تعتبر الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحديد والكشف عن أنماط سلوكية تشير إلى أعمال تهريب محتملة، خطوة حاسمة لرصد واكتشاف هذه الجرائم. ومع ذلك، فإن هذا الإستخدام يتسبب في تواجه تحديات تتعلق بالخصوصية والأخلاق والتحقيق القانوني.

تدعو هذه المقدمة إلى معالجة تلك التحديات والمخاوف المتعلقة بالاستخدام الذكي والفعال للذكاء الاصطناعي في مجال مكافحة جرائم التهريب. من خلال دراسة وتحليل تلك القضايا، وذلك ضمن مبحثين:

- المبحث الأول: التحديات التقنية والأخلاقية في إستخدام التكنولوجيا.
- المبحث الثاني: المخاوف المحتملة وتداعيات إستخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب.

المبحث الاول

التحديات التقنية والأخلاقية في استخدام التكنولوجيا

التكنولوجيا هي أداة قوية يمكن أن تستخدم للخير أو الشر فهنالك العديد من التحديات الأخلاقية التي تواجه المستخدمين والمطورين والمجتمعات في ظل التطور التكنولوجي المتسارع.

بعض هذه التحديات هي:

أولا: كيف نحمي خصوصية وأمان البيانات الشخصية والمهنية؟

فالبيانات هي مورد قيم يمكن أن يستخدم لأغراض مفيدة أو ضارة. فمثلاً، يمكن للبيانات أن تساعد في تحسين الخدمات الصحية أو التعليمية أو الحكومية، ولكن يمكن أيضاً أن تستخدم للتجسس أو الابتزاز أو التلاعب أو السرقة. لذلك، يجب علينا كمستخدمين ومطورين للتكنولوجيا أن نتبع مبادئ وقوانين تضمن حفظ حقوقنا وحقوق الآخرين في البيانات[١].

ثانيا: كيف نتعامل مع الذكاء الاصطناعي والروبوتات وحقوقهم ومسؤولياتهم؟

فالذكاء الاصطناعي هو قدرة الآلات على تقديم خدمات وحلول تشبه تلك التي يقدمها البشر، مثل التعلم والتفكير والإبداع. والروبوتات هي آلات مزودة بالذكاء الاصطناعي وتستطيع التحرك والتفاعل مع البيئة. فمثلاً، يمكن للذكاء الاصطناعي والروبوتات أن تساعد في إجراء عمليات جراحية أو إنقاذ أرواح أو إنتاج سلع، ولكن يمكن أيضاً أن تسبب في خسارة وظائف أو ضرر بالسلامة الجسدية للبشر أو انتهاك لحرياتهم. لذلك، يجب علينا كإنسان أن نضع حدوداً وضوابط لاستخدام الذكاء الاصطناعي والروبوتات، وأن نحدد ما هي حقوقهم ومسؤولياتهم، وما هي مسؤوليتنا تجاههم[٢].

---

[١] https://mawdoo3.com، ٢٠٢٣/١٠/٢٥، ١٢:٢٠م

[٢] تأثير التكنولوجيا على القيم الأخلاقية - موضوع. https://mawdoo3.com - أزمة الأخلاق في زمن التكنولوجيا وكيفية التعامل معها. https://www.qallwdall.com ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٥:٤٥م

ثالثا: كيف نضمن أن التكنولوجيا لا تزيد من الفجوة الرقمية والاجتماعية بين الأغنياء والفقراء؟

الفجوة الرقمية والاجتماعية هي الفارق بين الأشخاص أو الجماعات أو البلدان فيما يتعلق بالوصول إلى واستخدام التكنولوجيا والمعلومات والتعليم. هذه الفجوة قد تؤثر على فرص التنمية والتشارك والتضامن.

ولضمان أن التكنولوجيا لا تزيد من هذه الفجوة، فيجب علينا اتخاذ بعض الخطوات، مثل:

١. توفير البنية التحتية والموارد اللازمة للحصول على خدمات الإنترنت والاتصالات بشكل متساوٍ وبأسعار معقولة لجميع الأشخاص، خاصة في المناطق الريفية والنائية والهشة.[١]
٢. تعزيز التعليم والتدريب في مجالات التكنولوجيا والإعلام والاتصال، وتطوير المهارات الرقمية والإبداعية للأشخاص، خاصة النساء والفتيات والفئات المهمشة وذوي الإعاقة.[٢]
٣. دعم الابتكار وريادة الأعمال في قطاعات التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وتشجيع المشاركة والتعاون بين الأفراد والمؤسسات والبلدان، وتحسين جودة وشفافية المحتوى الرقمي.[٣]

رابعا: كيف نستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول وأخلاقي دون إلحاق الضرر بالبيئة أو الصحة أو الحرية؟

ذلك من خلال:

- إستخدام التكنولوجيا بشكل مسؤول وأخلاقي يتطلب منا الإلتزام ببعض القواعد والمبادئ، والتوازن بين الفوائد والمخاطر للتكنولوجيا نحترم خصوصية وأمان البيانات الشخصية التي

---

[١] الفجوة الرقمية بين الجنسين - IMF. https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/12/the-digital-gender-gap-khera-ogawa-sahay-vasishth ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٢:٢٢م

[٢] كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوسع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة. https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/12/02/blog-how-artificial-intelligence-could-widen-the-gap-between-rich-and-poor-nations ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٦:٣٠م

[٣]) التعليم بعد الجائحة - European Investment Bank. https://www.eib.org/en/essays/covid-19-digital-education?lang=ar

نستخدمها أو نشاركها عبر التكنولوجيا، ونمنع إستخدامها لأغراض غير مشروعة أو غير مبررة، مثل التجسس أو التمييز أو التضليل، نضمن المساءلة والشفافية والرقابة على استخدام التكنولوجيا من قبلنا أو من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية، ونحدد المسؤولية القانونية والأخلاقية للمستخدمين والمطورين والمزودين، ونطبق مبادئ وقوانين تحكم سلوكنا[١].

- نقيم الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا على حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، ونحدد المعايير والضوابط لضمان احترامها وتعزيزها، ونتجنب أو نخفف أي تداعيات غير مرغوب فيها أو غير متوقعة[٢].
- نستخدم التكنولوجيا بشكل فعال وإبداعي لتحسين حياتنا وحل مشكلاتنا، ولكن نحافظ على التعاطف والتفاعل مع الآخرين، ولا نسمح للتكنولوجيا أن تحل محل علاقاتنا الإنسانية أو تؤثر على صحتنا الجسدية أو العقلية نهتم بالبيئة والموارد الطبيعية، ونستخدم التكنولوجيا بشكل مستدام، ونحاول تقليل استهلاك الطاقة والمواد، وإعادة تدوير الأجهزة والبرامج، والحد من النفايات الإلكترونية والانبعاثات الضارة.

خامسا: كيف نحافظ على التوازن بين الحياة الافتراضية والحقيقية والتفاعل الإنساني؟

فالتكنولوجيا تمكننا من الإتصال والتواصل مع الآخرين عبر الإنترنت ومواقع التواصل الإجتماعي، وهذا يفتح لنا آفاقاً جديدة من المعرفة والتعلم والترفيه، ولكن يمكن أيضاً أن يؤدي إلى الإدمان أو الإنعزال أو التشتت أو التضليل. لذلك، يجب علينا أن نستخدم التكنولوجيا بشكل مسؤول وأخلاقي

---

[١]) أخلاقيات استخدام التكنولوجيا والتعامل معها - موضوع. https://mawdoo3.com - آداب وأخلاقيات استخدام الإنترنت - موضوع. https://mawdoo3.com ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ١٠:٢٠م

[٢] تأثير التكنولوجيات الرقمية | الأمم المتحدة. https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠٨:٢٥م.

دون إهمال حياتنا الحقيقية وعلاقاتنا الإنسانية، وأن نحرص على تطوير مهاراتنا الشخصية والاجتماعية، وأن نمارس هواياتنا وأنشطتنا المفضلة، وأن نحافظ على صحتنا الجسدية والعقلية[١].

المطلب الأول

تحليل التحديات التقنية التي قد تواجه إستخدام التكنولوجيا في مكافحة جرائم التهريب

إستخدام التكنولوجيا في مكافحة جرائم التهريب يمكن أن يساعد في تحسين كفاءة وفعالية الأجهزة الأمنية والجمارك والهجرة في رصد ومنع وملاحقة المهربين. ومع ذلك، فإن هذا الإستخدام يواجه أيضا بعض التحديات التقنية التي تتطلب حلولا مبتكرة وتعاونا دوليا.

يمكن ان نستعرض بعضا من هذه التحديات التقنية وهي:[٢]

أولا: كيفية تطوير وتطبيق أنظمة متطورة للتعرف على الوجوه والبصمات والصوت والحمض النووي للكشف عن هوية المهربين والمهربين.

هذه الأنظمة تستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لمقارنة البيانات الحيوية للأشخاص المشتبه بهم مع قواعد البيانات الموجودة. ومع ذلك، فإن هذه الأنظمة تواجه تحديات مثل دقة وسرعة وموثوقية التعرف.[٣]

ثانيا: كيفية تصميم وتشغيل أجهزة إستشعار وأقمار صناعية وطائرات بدون طيار للرصد الجوي والبري والبحري للحدود والمنافذ.

---

[١] أخلاقيات استخدام التكنولوجيا والتعامل معها - موضوع. https://mawdoo3.com - الأخلاقيات الرقمية والحداثة في التواصل الإنساني. https://journals.ju.edu.jo ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠٩:١٥م.

[٢] Cybercrime Module 4 Key Issues: Standards and best practices for .... https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-4/key-issues/standards-and-best-practices-for-digital-forensics.html. - https://aitnews.com /أهم-١٠-تحديات-تكنولوجية-يجب-التغلب-عليها/ ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٧:٤٠م

[٣] https://aitnews.com و التكنولوجيا الحديثة في خدمة الإجرام! | الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net/blogs/2017/4/19 ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٦:١٠م.

هذه الأجهزة تستخدم تقنيات مثل الرادار والليدار والأشعة تحت الحمراء للكشف عن حركة المهربين في مناطق مختلفة. ومع ذلك، فإن هذه الأجهزة تواجه تحديات مثل تكلفة وصعوبة التركيب والصيانة، وكذلك التعامل مع ظروف الطقس والإشارات المزعجة أو المزورة.[١]

ثالثا: كيفية إدارة وتحليل كميات هائلة من البيانات المستخرجة من مصادر مختلفة مثل الإنترنت والهاتف المحمول والكاميرات والأجهزة الإلكترونية.

هذه البيانات يمكن أن تحتوي على معلومات قيمة عن المهربين ونشاطاتهم مثل مواقعهم واتصالاتهم وخططهم. ومع ذلك، فإن هذه البيانات تواجه تحديات مثل تنوع وتعقيد وجودة وسرية البيانات، وكذلك استخدام تقنيات مثل التشفير والتضليل والتنكر لإخفاء أو تغيير البيانات.[٢]

رابعا: كيفية حماية البيانات الحساسة من السرقة أو التسريب أو التزوير أو التلاعب من قبل المهربين أو المتسللين.

البيانات الحساسة هي المعلومات التي تحتاج إلى حماية خاصة من الوصول غير المصرح به أو الإفشاء أو التعديل أو الإتلاف، قد تشمل البيانات الحساسة مثل الهوية الشخصية، أو المعلومات المالية، أو السجلات الطبية، أو الأسرار التجارية، أو الملكية الفكرية، أو غيرها من البيانات التي تكون ذات قيمة عالية أو تتطلب الإمتثال للقوانين والمعايير.

إذا لم يتم حماية البيانات الحساسة بشكل صحيح، فقد تتعرض للسرقة أو التسريب أو التزوير أو التلاعب من قبل المهربين أو المتسللين. هذا قد يؤدي إلى خسارة مالية، أو ضرر سمعي، أو انتهاك للخصوصية، أو مخاطر قانونية، أو تهديد للأمن القومي.

---

[١] Cybercrime Module 4 Key Issues: Standards and best practices for .... https://www.unodc.org، ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠٨:١٥م

[٢] التكنولوجيا الحديثة في خدمة الإجرام! | الجزيرة نت. https://www.aljazeera.net – ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٢:٢٢م

ولذلك، من المهم إتخاذ إجراءات وقائية لحماية البيانات الحساسة من التهديدات المحتملة، نذكر بعض هذه الإجراءات وهي:

- استخدام تشفير البيانات: التشفير هو عملية تحويل البيانات إلى شكل غير مفهوم إلا بواسطة مفتاح سري، يساعد التشفير على منع قراءة أو نسخ أو تغيير البيانات من قبل أي شخص غير مصرح له، ويمكن إستخدام التشفير على مستوى الملف، أو المجلد، أو القرص، أو الشبكة، أو التطبيق[١].
- إستخدام كلمات مرور قوية: كلمة المرور هي سر لتأكيد هوية المستخدم والسماح له بالدخول إلى حسابه أو جهازه، كلمة المرور القوية هي التي تكون طويلة ومعقدة وفريدة وغير قابلة للتخمين، لذا يجب تجنب استخدام كلمات مرور سهلة، أو متكررة، أو مشاركتها مع الآخرين[٢].
- إستخدام برامج مضادة للفيروسات والبرامج الضارة: الفيروسات والبرامج الضارة هي برامج خبيثة تستطيع إصابة الأجهزة والشبكات والتطبيقات والسرقة أو التلاعب بالبيانات، البرامج المضادة للفيروسات والبرامج الضارة هي برامج تستطيع إكتشاف وإزالة ومنع هذه التهديدات، حيث يجب تحديث هذه البرامج بإنتظام وتشغيلها بشكل دوري[٣].
- إستخدام نظام حماية جدار الحماية: جدار الحماية هو برنامج أو جهاز يراقب ويسيطر على حركة المرور الداخلة والخارجة من الشبكة أو الجهاز، ويساعد جدار الحماية على

---

[١] سرقة البيانات وكيفية حماية البيانات. https://me.kaspersky.com/resource-center/threats/data-theft كيفية تشفير البيانات الحساسة لحمايتها من أعين المتطفلين. - https://www.tech-wd.com/wd/2022/05/25. ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ١٠:١١ص.

[٢] الأمن الرقمي والشخصي: حماية المصادر السرية - الأمن الرقمي والشخصي: حماية المصادر السرية - Committee to Protect https://cpj.org/ar/2021/11/.... ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ١:٢٢م

[٣] ما المقصود بالتصيد الاحتيالي؟ | الأمان من Microsoft. https://www.microsoft.com/ar/security/business/security-101/what-is-phishing ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ١٢:٢٥م

منع الوصول غير المصرح به إلى البيانات أو إرسالها إلى مصادر غير موثوقة فيجب تمكين وتكوين جدار الحماية بشكل صحيح لتعزيز الأمن[١].

- إستخدام نظام التحقق الثنائي: التحقق الثنائي هو طريقة لتأكيد هوية المستخدم بواسطة عاملين مختلفين عامل واحد هو كلمة المرور، والعامل الآخر هو رمز أو رسالة أو بصمة أو غيرها من المعلومات التي يمتلكها المستخدم فقط، يساعد التحقق الثنائي على منع دخول المتسللين إلى الحسابات حتى لو تمكنوا من معرفة كلمات المرور[٢].

خامسا: كيفية تطبيق معايير وبروتوكولات مشتركة لتبادل المعلومات بين الدول المختلفة في إطار قانوني وأخلاقي.

تبادل المعلومات بين الدول المختلفة هو عملية تنقل البيانات أو المعرفة من جهة إلى أخرى عبر الحدود الجغرافية أو السياسية أو الثقافية، ويهدف تبادل المعلومات إلى تعزيز التعاون والتنسيق والإبتكار في مجالات مختلفة مثل الأمن والتجارة والصحة والبيئة والتعليم وغيرها[٣]، لكن تبادل المعلومات يواجه أيضا تحديات ومخاطر مثل إنتهاك الخصوصية والسرية والأمن والسيادة والقانون والأخلاق. لذلك، يحتاج تبادل المعلومات إلى معايير وبروتوكولات مشتركة تضمن إحترام حقوق ومصالح جميع الأطراف المعنية[٤]، وعلى ضوء ما سبق فيرى الباحث بأنه من أجل تطبيق معايير وبروتوكولات مشتركة لتبادل المعلومات بين الدول المختلفة في إطار قانوني وأخلاقي، يمكن إتباع الخطوات التالية:

---

[١] ذات المرجع السابق

[٢] الأمن الرقمي والشخصي: حماية المصادر السرية - https://cpj.org .... Committee to Protect ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٢:١٥م

[٣] التبادل المعلوماتي في المجالات الأمنية والقضائية بين الدول العربية. https://www.mohamah.net/law ١٠٢٠٢٣/٢٨، ٠٣:٢٠م

[٤] توافقية البيانات الذكية وإمكانية مشاركتها (Data Interoperability). https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/digital-uae/data/data-operability ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠١:١٠م

- التفاهم على الغرض والفائدة من تبادل المعلومات، وتحديد نطاق ونوع وجودة البيانات المطلوبة.
- التأكد من مصدر ومصداقية وسلامة البيانات، والحفاظ على سريتها وحمايتها من التسريب أو التزوير أو التلاعب.
- إختيار طريقة مناسبة لنقل البيانات، سواء كانت رقمية أو مادية، بإستخدام تقنيات التشفير والتحقق والأمان.
- إحترام القوانين والإتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بتبادل المعلومات، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية وحماية البيانات الشخصية والحساسة.
- إحترام القيم والمبادئ الأخلاقية التي تحكم تبادل المعلومات، بما في ذلك الشفافية والنزاهة والمسؤولية والإنصاف.

وبعد تحليل التحديات التقنية التي قد تواجه إستخدام التكنولوجيا في مكافحة جرائم التهريب فلابد من إيجاد حلول مقترحة لهذه التحديات.

من أجل التغلب على هذه التحديات، تتطلب الحلول المقترحة إستخدام تقنيات متقدمة مثل تعلم الآلة وتحليل البيانات الذكي، بالإضافة إلى تنفيذ سياسات وإطار عمل قوي لحماية البيانات وضمان إستخدام الذكاء الإصطناعي بطرق آمنة وشفافة، بالإضافة إلى ذلك، يجب أيضًا تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية لتبادل المعرفة والخبرة في هذا المجال وتوحيد الجهود لمكافحة جرائم التهريب عبر الحدود بواسطة إعتماد هذه الحلول المقترحة،

١. يمكننا تعزيز جهودنا في مكافحة جرائم التهريب وتحقيق نتائج أكثر فعالية ودقة، وذلك مع الإلتزام بالمعايير الأخلاقية وحماية حقوق الأفراد والمجتمعات.

٢. لمواجهة التحديات التقنية في مكافحة جرائم التهريب، يجب على الدول الأطراف تبني بعض الحلول المقترحة، مثل تطوير وتحديث الأنظمة والأجهزة والبرامج المستخدمة في التعرف على الوجوه والبصمات والصوت والحمض النووي، وتحسين دقتها وسرعتها وموثوقيتها، واستخدام تقنيات مثل البلوك تشين والتشفير لحماية البيانات الحيوية من أي تدخل أو تغيير غير مشروع.[١]

٣. تعزيز التعاون والتنسيق بين الدول المختلفة في مجال تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بجرائم التهريب، وتطبيق معايير وبروتوكولات مشتركة لضمان سلاسة وفعالية هذا التبادل، مع احترام حقوق المهاجرين المهرَّبين.[٢]

٤. إستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي لإدارة وتحليل كميات هائلة من البيانات المستخرجة من مصادر مختلفة، وإستخلاص المعلومات القيمة والمفيدة لكشف نشاطات المهربين والمهربين، وإنشاء نماذج وأنظمة للتنبؤ بسلوكهم وخططهم.[٣]

٥. إستغلال إمكانات أجهزة الاستشعار والأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار في رصد حركة المهربين والمهربين في مناطق مختلفة، وإرسال إشارات وتحذيرات للأجهزة الأمنية المختصة لاتخاذ التدابير اللازمة، وتقديم دعم لعمليات الإنقاذ في حالات الطوارئ.

تعتبر إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، التي تم اعتمادها في عام ٢٠٠٠، ودخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٣ هي أول صك قانوني دولي شامل يهدف إلى منع ومكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك جرائم التهريب[١].

---

[١] الاساليب الحديثة في مكافحة التهريب ال.... https://mercury-training.com/ar/c/440.html ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٢:٣٥م

[٢] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل .... https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-smuggling-migrants-land-sea-and-air ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٤:٥٤م

[٣] دور الأمم المتحدة في مكافحة جرائم التهريب | ASJP. https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62276 ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ١٢:١٢م

حيث حددت مفهوم الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتضع مبادئ وقواعد للتعاون الدولي في مجالات مثل التسليم والمساعدة القضائية المتبادلة والإجراءات التحقيقية والصادرات والإدارية. كما تشجع الأطراف على إتخاذ تدابير فعالة لحماية حقوق الضحايا والشهود والخبراء والمتعاونين مع العدالة[٢].

تكتمل هذه الإتفاقية بثلاثة بروتوكولات، هي: بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو[٣]، بروتوكول من أجل منع وقف وإخضاع ومعالجة الإتجار بالأشخاص، ولا سيما النساء والأطفال[٤]، وبروتوكول ضد تصنيع وتهريب الأسلحة النارية أو أجزائها أو مكوناتها أو ذخيرتها[٥]. هذه البروتوكولات تستهدف جوانب محددة من الجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتضع معايير دولية للتصدي لها.

ونهاية وعلى الرغم من إمكانية الإعتماد على تكنولوجيا الذكاء الإصطناعي في عمليات مكافحة الجريمة الجمركية، إلا أنه هناك بعض التحديات والصعوبات، مثل[٦]:

أ- عدم وجود تعاون وتنسيق كافيين بين الجهات المختلفة المسؤولة عن مراقبة وإنفاذ القانون على الحدود والجمارك، وذلك بسبب إختلاف الأنظمة والمعايير والبروتوكولات والسياسات والمصالح بينها.

---

[١] https://ar.wikipedia.org/wiki ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠٧:٢٠م

[٢] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥ الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

[٣] اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ١٠:٢٢م

[٤] بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمّل .... https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-smuggling-migrants-land-sea-and-air ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ١١:٠٥م

[٥] الصكوك القانونية الدولية | مكتب مكافحة الإرهاب. https://www.un.org/counterterrorism/ar/international-legal-instruments ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٣:١٠م

[٦] فعالية الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة والإرهاب. https://www.alarabiya.net/فعالية-الذكاء-الاصطناعي-لمكافحة-الجريمة-والارهاب ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ١١:٢٠ص - الذكاء الاصطناعي في عالم الجرائم المعلوماتية - د.عبدالعزيز عبيد البكر. https://www.al-jazirah.com ٢٠٢٣/١٠/٢٧، ١٢:١٢م - مفوضة حقوق الإنسان تدعو إلى اعتماد إجراءات عاجلة بشأن مخاطر الذكاء .... https://news.un.org، ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٤:٥٠م

ب- عدم وجود قدرة وكفاءة كافيتين للجهات المختلفة المسؤولة عن مراقبة وإنفاذ القانون على الحدود والجمارك، وذلك بسبب نقص الموارد والتمويل والتدريب والتطوير والإبتكار والتحديث والتكيف مع التقنيات الحديثة.

ج- عدم وجود تنسيق وتبادل للمعلومات والخبرات بين الدول الأطراف على الصعيد الإقليمي والدولي، وذلك بسبب عدم وجود إتفاقيات أو معاهدات أو مبادئ توجيهية أو آليات مشتركة تنظم هذا الجانب وتحمي الخصوصية والسيادة والأمن القومي للدول.

د- عدم وجود توعية وتثقيف كافيين للمجتمعات المحلية والمهاجرين المحتملين بخطورة ومخاطر جرائم التهريب، وذلك بسبب عدم وجود حملات إعلامية أو تربوية أو توجيهية أو تحسيسية تنبه لهذه الظاهرة وتوضح عواقبها القانونية والإقتصادية والإجتماعية والصحية والبيئية.

المطلب الثاني

مناقشة القضايا الأخلاقية المرتبطة باستخدام التكنولوجيا في مكافحة الجريمة

إستخدام التكنولوجيا في مكافحة الجريمة يمكن أن يساهم في تعزيز الأمن والعدالة وحقوق الإنسان، ولكن يمكن أيضا أن يثير بعض القضايا الأخلاقية التي تتطلب الوعي والتوازن، ويمكن أن نشير الى بعض هذه القضايا الأخلاقية وهي:[١]

[١] Cybercrime Module 7 Key Issues: Formal International Cooperation Mechanisms. https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-7/key-issues/formal-international-cooperation-mechanisms.html. ٢٠٢٣/١٠/٢٧، ٠٥:٣٥م - أطروحة دكتوراه تناقش محاربة الإجرام المعلوماتي. https://www.hespress.com ٢٠٢٣/١٠/٢٨، ٠٧:١٧م

أولا: كيفية حماية خصوصية وأمان البيانات الشخصية التي تجمعها وتحللها التكنولوجيا من أجل مكافحة الجريمة، ومنع إستخدامها لأغراض غير مشروعة أو غير مبررة، مثل التجسس أو التمييز أو التضليل.

فالبيانات الشخصية هي معلومات تتعلق بالهوية أو السلوك أو الإتصال أو الموقع أو الصحة أو المال للأشخاص المشتبه بهم أو الضحايا أو الشهود، وهذه البيانات يمكن أن تستخدم لأغراض مفيدة مثل التحقيق والتقاضي والإدانة والإصلاح، ولكن يمكن أيضا أن تستخدم لأغراض غير مشروعة أو غير مبررة، مثل التجسس أو التمييز أو التضليل.

لذلك، يجب على الأجهزة الأمنية والقضائية إتباع مبادئ وقوانين تضمن حفظ حقوق المعنيين في البيانات، ومنع إستخدامها بطريقة تنتهك خصوصيتهم أو كرامتهم أو حريتهم.[١]

ثانيا: كيفية ضمان المساءلة والشفافية والرقابة على إستخدام التكنولوجيا من قبل الأجهزة الأمنية والقضائية، وتحديد المسؤولية القانونية والأخلاقية للمستخدمين والمطورين والمزودين، وتطبيق مبادئ وقوانين تحكم سلوكهم.

ثالثا: كيفية تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا على حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، وتحديد المعايير والضوابط لضمان إحترامها وتعزيزها، وتجنب أو تخفيف أي تداعيات غير مرغوب فيها أو غير متوقعة.

فالتكنولوجيا تزيد من قدرات هذه الأجهزة في رصد وملاحقة ومعاقبة المجرمين، ولكن يمكن أيضا أن يساء إستخدامها بالتجاوز على حقوق وحريات الأبرياء لذلك، يجب على هذه الأجهزة تحديد

---

[١] مجموعة كتب متنوعة في شرح المقدمة الجزرية : .... Free Download, Borrow, and https://archive.org/details/sa71mir_gmail_20151129_1015 ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٢:٤٠م.

المسؤولية القانونية والأخلاقية للمستخدمين والمطورين والمزودين للتكنولوجيا، وتطبيق مبادئ وقوانين تحكم سلوكهم، والسماح بالإشراف والتدقيق من قبل جهات مستقلة.[١]

رابعا: كيفية تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا على حقوق الإنسان والعدالة الجنائية. فالتكنولوجيا تمكن من تحسين كفاءة وفعالية الأجهزة الأمنية والقضائية في مكافحة الجريمة، ولكن يمكن أيضا أن تؤدي إلى بعض التداعيات غير المرغوب فيها أو غير المتوقعة، مثل خطأ أو تحيز أو تضارب في الأدلة أو الأحكام، أو انتهاك للبراءة أو المساواة أو المشاركة.

لذلك، يجب على الأجهزة الأمنية والقضائية إجراء تحليلات ودراسات لقياس ومراقبة الآثار الإيجابية والسلبية للتكنولوجيا على حقوق الإنسان والعدالة الجنائية، واتخاذ التدابير اللازمة لضمان احترامها وتعزيزها.[٢]

أما عن دور المملكة الأردنية الهاشمية في مكافحة جرائم التهريب فهو دور فعال ومسؤول، يستند إلى التشريعات والإجراءات والتعاون الدولي.

- فمن حيث التشريعات، فإن المملكة الأردنية الهاشمية قد أصدرت قانون الجمارك رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨، والذي يحدد مفهوم التهريب الجمركي وأنواعه والجزاءات المقررة عليه، يضع ضوابط وقواعد للتعامل مع البضائع المهربة والمضبوطة، كما أن المملكة الأردنية الهاشمية قد انضمت إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وبروتوكولاتها، والتي تعزز التعاون الدولي في مجال مكافحة جرائم التهريب.[٣]

---

[١] Microsoft Excel 2019 - كورس اكسيل من البدايه حتي الاحتراف. https://www.udemy.com/course/microsoft-excel-2019 ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٧:٥٥م.

[٢] شرح التحميل و البحث في موقع ارشيف عن اي مصحف او صوتيات و مرئيات اقرأ .... https://archive.org/details/archive-- search ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٦:٠٥م

[٣] دراسة قانونية و بحث حول جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه و القضاء. https://www.mohamah.net/law

- أما من حيث الإجراءات، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تستخدم التكنولوجيا المتطورة في رصد وضبط جرائم التهريب، مثل أجهزة الإستشعار والأقمار الصناعية والطائرات بدون طيار، وأنظمة التعرف على الوجوه والبصمات والصوت والحمض النووي، وتقنيات الذكاء الإصطناعي والتعلم الآلي لإدارة وتحليل البيانات، كما تتبع المملكة الأردنية الهاشمية مبادئ وقوانين تحفظ حقوق المشتبه بهم والضحايا والشهود، وتضمن المساءلة والشفافية والرقابة على إستخدام التكنولوجيا.[١]
- ومن حيث التعاون الدولي، فإن المملكة الأردنية الهاشمية تشارك في عدة منظمات وإتفاقات دولية تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والتدريب في مجال مكافحة جرائم التهريب، مثل منظمة الجمارك العالمية والإنتربول والأونودك والإتحاد الأوروبي، كما تقوم المملكة الأردنية الهاشمية بتنفيذ معاهدات التسليم والمساعدة القضائية المتبادلة مع الدول الأخرى لملاحقة ومعاقبة المهربين[٢].

- جريمة التهريب الجمركي - حُماة الحق- محامي الأردن. https://jordan-lawyer.com/2022/08/31/ ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٤:١٧م.

[١] موقع دائرة الجمارك الأردنية- حارب التهريب معنا - Customs. https://customs.gov.jo/ar/Fight_Smuggler.aspx ٢٠٢٣/١٠/٢٩، ٠٥:١٥م

[٢] التهريب والتهرب الضريبي في الأردن: الواقع والتحديات والحلول، الذي نشرته مؤسسة البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية (ERF) في عام ٢٠٢٠

المبحث الثاني

المخاوف المحتملة وتداعيات استخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب

في ظل التطورات التكنولوجية السريعة، أصبح الإستخدام المتزايد للتكنولوجيا في مكافحة جرائم التهريب ظاهرة متكاملة، على الرغم من الفوائد المحتملة لإستخدام التكنولوجيا في هذا السياق، إلا أنها تثير أيضا مجموعة من المخاوف والتحذيرات المحتملة.

تعتبر أحد المخاوف الرئيسية مسألة الخصوصية وحماية البيانات، فعند جمع وتحليل كميات ضخمة من البيانات المتعلقة بالتهريب، ينبغي أن تتم معالجة هذه البيانات بطرق ملائمة وفقا للقوانين والأنظمة المرعية للخصوصية، من ثم يجب ضمان حماية المعلومات الشخصية ومنع إستخدامها غير القانوني أو التجاري.

بالإضافة إلى ذلك، تنطوي التكنولوجيا في مكافحة جرائم التهريب على تأثيرات إجتماعية وإقتصادية وقانونية، قد تؤدي التقنيات الجديدة إلى تحول نمط الجريمة وإبداء التهريب على نحو أكثر تطورا وتعقيدًا، بالإضافة إلى ذلك، قد تعاني بعض الفئات الإجتماعية والإقتصادية من تأثيرات سلبية نتيجة لتلك التقنيات، مما يحتم علينا دراسة هذه التداعيات والعمل على توفير حلول مناسبة لتخفيف تلك التأثيرات.

مع مواجهة هذه المخاوف المحتملة، من المهم تطوير إطار تنظيمي ملائم يحمي الخصوصية ويوفر توازنا بين فعالية إستخدام التكنولوجيا وحماية حقوق الأفراد، ويجب أيضا تعزيز التعاون بين الجهات المعنية المختلفة، مثل الحكومات والمنظمات الدولية والقطاع الخاص، للتأكد من إستخدام التكنولوجيا في مكافحة جرائم التهريب بطرق مستدامة.

فهناك العديد من الأدوات التكنولوجية المستخدمة في مجال مكافحة جرائم التهريب. نذكر بعض هذه الأدوات وهي[١]:

١. أنظمة المراقبة والتفتيش الجمركي: هي أنظمة تستخدم أجهزة مثل الأشعة السينية والأجهزة الإستشعارية والكاميرات والماسحات الضوئية للكشف عن البضائع والمركبات والأشخاص المشبوهين أو المخالفين للقوانين الجمركية.
٢. أنظمة المعلومات والاتصالات الجمركية: هي أنظمة تستخدم الحواسيب والشبكات والبرمجيات والقواعد البيانية لتبادل وتحليل وتخزين وإسترجاع المعلومات الجمركية والتجارية والمالية والإحصائية والأمنية بين الجهات المعنية.
٣. أنظمة الهوية الإلكترونية والتوثيق الرقمي: هي أنظمة تستخدم تقنيات مثل البصمات والوجه والقزحية والباركود والرقائق الإلكترونية والتشفير للتحقق من هوية ومصداقية الأشخاص والبضائع والوثائق المتعلقة بالتجارة والجمارك.
٤. أنظمة الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي: هي أنظمة تستخدم خوارزميات ونماذج وتطبيقات لمحاكاة وتحسين قدرات البشر في مجالات مثل التنبؤ والتصنيف والإستنتاج والتعرف والتفاعل والإبتكار في مواجهة التحديات الجمركية والتهريبية[٢].

---

[١] الاساليب الحديثة في مكافحة التهريب ال.... https://mercury-training.com/ar/c/440.html - أمن الفضاء الإلكتروني | مكتب مكافحة الإرهاب. https://www.un.org/counterterrorism/ar/cct/programme-projects/cybersecurity ٢٠٢٣/١١/٦، ١٢:٣٠م

[٢] محمد ، جيلاني ، رسالة ماجستير،الآليات القانونية في مكافحة التهريب في ظل التشريع الجزائري ، سنه ٢٠٢٠/٢٠٢١. https://theses-algerie.com/8313024544073332/memoire-de-master/universite-abdelhamid-ibn-badis---mostaganem - أمن الفضاء الإلكتروني | مكتب مكافحة الإرهاب . https://www.un.org ٢٠٢٣/١١/٦، ٠٣:٢٠م

المطلب الأول

تحليل المخاوف المحتملة من استخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب

وكما بينا سابقا أن جرائم التهريب تعتبر من أخطر الجرائم التي تهدد الأمن الإقتصادي والإجتماعي للدول، فهي تؤثر سلباً على الإيرادات العامة، وتنال من المنافسة العادلة، وتضر بالصحة والبيئة، وتمول الجماعات الإرهابية والمنظمات الإجرامية.

لذلك، تسعى الدول إلى تطوير إستراتيجيات وآليات فعالة لمكافحة هذه الجرائم، ومن بينها إستخدام التكنولوجيا الحديثة كوسيلة للوقاية والكشف والتحقيق والمحاسبة. ومع ذلك، فإن إستخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب لا يخلو من بعض المخاوف والتحديات التي تحتاج إلى تحليل وتقييم ومواجهة.

ومن خلال هذا المطلب يتعرض الباحث إلى مسألة تحليل المخاوف المحتملة من إستخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب، والتي تتعلق بالجوانب القانونية والأخلاقية والأمنية والتقنية والبشرية. وكذلك إلى اقتراح بعض الحلول والتوصيات للتغلب على تلك المخاوف وتعزيز دور التكنولوجيا في مواجهة هذه الجرائم

أولا: إنتهاك الخصوصية وحقوق الإنسان

هذه المخاوف تنبع من إستخدام التكنولوجيا بطريقة غير قانونية أو غير أخلاقية للتدخل في حياة الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالتهريب أو للتأثير على نتائج القضايا المتعلقة بالتهريب، ويمكن أن يؤدي إلى خلق جو من الخوف والشك والقمع في المجتمعات المستهدفة.

ولمواجهة هذه المخاوف، يجب أن تكون هناك ضوابط ومراقبة ومساءلة على إستخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة التهريب وأن تحترم حقوق الإنسان والقوانين الدولية[١].

ثانيا: استخدام المعلومات الشخصية للأشخاص الذين لا علاقة لهم بالتهريب أو للتأثير على نتائج القضايا المتعلقة بالتهريب دون موافقتهم أو علمهم أو بما يتعارض مع حقوقهم ومصالحهم[٢].

مثال على ذلك هو استخدام أنظمة المراقبة والتفتيش الجمركي للتجسس على الركاب والمسافرين والمهاجرين واللاجئين والناشطين والصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان، مثال آخر هو استخدام أنظمة الهوية الإلكترونية والتوثيق الرقمي للتلاعب بالوثائق والشهادات والأدلة في قضايا التهريب .

ثالثا: التدخل في حياة الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالتهريب أو للتأثير على نتائج القضايا المتعلقة بالتهريب:

هذا يعني أن التكنولوجيا تستخدم للتحكم في سلوك ومواقف وقرارات الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالتهريب أو للتأثير على نتائج القضايا المتعلقة بالتهريب بطريقة غير عادلة أو غير مبررة[٣].

مثال على ذلك هو استخدام أنظمة المعلومات والاتصالات الجمركية للتضليل والتهديد والابتزاز والرشوة والترهيب والتعذيب والاعتقال والاختفاء القسري للأشخاص الذين لا علاقة لهم بالتهريب أو للتأثير على نتائج القضايا المتعلقة بالتهريب، مثال آخر هو استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي

---

[١] تشديد الأمان الإلكتروني وانتهاك حقوق الإنسان: قوانين مكافحة جرائم ....
– https://www.openglobalrights.org/restricting-cybersecurity-violating-human-rights/?lang=Arabic ١٠/١١/٢٠٢٣، ١٥:٠٤م

[٢] أخلاقيات استخدام التكنولوجيا والتعامل معها - موضوع. https://mawdoo3.com، ١٠/١١/٢٠٢٣، ١٣:٠٥م

[٣] التأثير في الآخرين : كيف تتمتع بالقدرة على التأثير في الآخرين. https://www.ts3a.com، ١٠/١١/٢٠٢٣ ١٠:٠٣م

والتعلم الآلي للتنبؤ والتصنيف والاستنتاج والتعرف والتفاعل والابتكار في مجالات مثل التجارة والجمارك والتهريب بطريقة غير موضوعية أو غير موثوقة أو غير شفافة .

رابعا: خلق جو من الخوف والشك والقمع في المجتمعات المستهدفة:

هذا يعني أن التكنولوجيا تستخدم للحد من حرية وكرامة وحقوق وفرص الأشخاص الذين لا علاقة لهم بالتهريب أو للتأثير على نتائج القضايا المتعلقة بالتهريب. هذا يمكن أن يؤدي إلى تقويض الديمقراطية والمجتمع المدني والتنمية البشرية والسلام والأمن في المجتمعات المستهدفة[١].

مثال على ذلك هو استخدام التكنولوجيا للتمييز والاضطهاد والعنف والقمع ضد الأقليات والنساء والأطفال والفقراء والمهمشين والمحرومين والمضطهدين والمهددين بالتهريب، مثال آخر هو استخدام التكنولوجيا للتدخل في الشؤون الداخلية والسيادة والحقوق والمصالح الوطنية والدولية للدول والمنظمات المناهضة للتهريب .

خامسا: ضوابط ومراقبة ومساءلة على استخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة التهريب:

هذا يعني أن التكنولوجيا تستخدم بطريقة مسؤولة ومحترمة ومتوازنة ومتناسبة مع الأهداف والمبادئ والقيم الإنسانية والقانونية والأخلاقية في مجال مكافحة التهريب وهذا يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الثقة والتعاون والشراكة والتضامن والتنوع والتكامل والتنمية والسلام والأمن في المجتمعات المستهدفة[٢].

---

[١] التهريب والتهرب الضريبي في الأردن: الواقع والتحديات والحلول"، الذي نشرته مؤسسة البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية (ERF) في عام ٢٠٢٠.

[٢] المري، راشد محمد، بحث بعنوان "أثر تكنولوجيا المعلومات في النظام الأمني والرقابة الداخلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، و تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عنوان الفصل: "التكنولوجيا الرقمية والتجارة

مثال على ذلك هو استخدام التكنولوجيا للوقاية والكشف والمتابعة والمحاسبة والمعاقبة والإصلاح والتعويض والدعم والحماية والإنقاذ والإعادة والإدماج والتمكين للضحايا والمتورطين والمتضررين من التهريب، مثال آخر هو استخدام التكنولوجيا للتوعية والتثقيف والتدريب والتطوير والابتكار والتحسين والتقييم والتقدم والتميز في مجالات مثل التجارة والجمارك والتهريب .

سادسا: التهديدات السيبرانية والأمنية هي التهديدات والمخاطر التي تواجه المستخدمين مهما كان نوعهم سواء أفراد أو جماعات أو غيرها على الإنترنت.

هذه المخاوف تنبع من استخدام التكنولوجيا بطريقة غير آمنة أو غير محمية ضد الهجمات والتسريبات والتدمير من قبل الأعداء أو المنافسين. هذا يمكن أن يؤدي إلى خسارة أو تلف أو سرقة المعلومات والموارد والتقنيات الحساسة التي تستخدم في مجال مكافحة التهريب ، وأن تستخدم ضد المصالح الوطنية أو الدولية[١].

ونذكر بعضا من الأمثلة على التهديدات السيبرانية والأمنية وكيفية مواجهتها:

أولا: التهديد الداخلي

ويعني أن هناك أفرادًا داخل المنظمة أو المؤسسة أو الجهة المعنية بمجال مكافحة التهريب يقومون بالوصول غير المصرح به أو غير الضروري إلى المعلومات والموارد والتقنيات الحساسة، ويقومون بإتلافها أو تغييرها أو سرقتها أو تسريبها أو إستخدامها بطريقة غير مشروعة أو غير مخولة، وهذا

العابرة للحدود"، الفرع الثاني: "التجارة العابرة للحدود والتكنولوجيا الرقمية: الفرص والتحديات"، القسم الثالث: "التحديات القانونية والسياسية والأخلاقية"، صفحة ٦٤

[١] التهديدات والجرائم السيبرانية: تأثيرها على الأمن القومي للدول .... https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138496، ٢٠٢٣/١١/٥، ٠٧:٢٠م

التهديد يمكن أن يكون ناتجًا عن الإهمال أو الجهل أو الإنتقام أو الفساد أو الجشع أو غيرها من الدوافع[١].

وفقًا لتقرير تحقيقات إختراق البيانات لعام ٢٠٢١ الصادر عن Verizon ، يعتقد أن أفراد التهديد الداخلي مسؤولون عن ما يقرب من ٢٢٪ من المشكلات المتعلقة بالأمن الإلكتروني[٢].

وللوقاية من هذا التهديد، يجب على المنظمات والمؤسسات والجهات المعنية بمجال مكافحة التهريب، تطبيق سياسات وقوانين وقواعد واضحة وصارمة للحد من الوصول غير المصرح به أو غير الضروري إلى المعلومات والموارد والتقنيات الحساسة ومراقبة ومراجعة النشاطات والمعاملات المتعلقة بالتهريب.

حيث أن هذه السياسات والقوانين والقواعد تساعد على تحديد وتوزيع وتحسين الصلاحيات والمسؤوليات والعقوبات للموظفين والشركاء والموردين والعملاء والمستفيدين والمتعاونين في مجال مكافحة التهريب، وتمنع أو تكشف أو تعاقب الوصول أو النشاط أو المعاملة غير المصرح بها أو غير الضرورية أو غير المشروعة في مجال مكافحة التهريب.

بعض الأمثلة على هذه السياسات والقوانين والقواعد هي:

- سياسة الأمن الإلكتروني: هذه السياسة هي سياسة داخلية تهدف إلى تحديد وتنظيم وتحسين الشروط والمتطلبات والمسؤوليات والصلاحيات والعقوبات المتعلقة بالأمن الإلكتروني، بما في ذلك الأمن السيبراني والجسدي، للمعلومات والموارد والتقنيات الحساسة

---

[١] عبدالرحيم، نادية، بحث بعنوان "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، العدد ٢، المجلد ٨، صفحات ٥٤-٦٩، آب/أغسطس ٢٠١٥

[٢] التهديدات والجرائم السيبرانية: تأثيرها على الأمن القومي للدول .... https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138496 - التهديدات السيبرانية ومصادرها ؟ - سايبر وان. https://cyberone.co ٢٠٢٣/١١/٦، ٠٢:٤٥م

المستخدمة في مجال مكافحة التهريب، وتحديد وتنظيم وتحسين الإجراءات والمعايير والبروتوكولات المتعلقة بالترخيص والتسجيل والتفتيش والمراقبة والتقييم والتحقيق والملاحقة والمحاكمة والحماية والتعويض في مجال الأمن الإلكتروني[١].

- سياسة السرية والخصوصية: هذه السياسة هي سياسة داخلية تهدف إلى تحديد وتنظيم وتحسين الشروط والمتطلبات والمسؤوليات والصلاحيات والعقوبات المتعلقة بالسرية والخصوصية للمعلومات والموارد والتقنيات الحساسة المستخدمة في مجال مكافحة التهريب، وتحديد وتنظيم وتحسين الإجراءات والمعايير والبروتوكولات المتعلقة بالتخزين والنقل والتبادل والتواصل والتصريح والإفصاح والتدمير في مجال السرية والخصوصية[٢].

هذه السياسة تساعد على تطبيق وتنفيذ ومراقبة وتقييم السرية والخصوصية في مجال مكافحة التهريب، وتوفير الحماية والردع والرد والتعافي للمنظمة والموظفين والشركاء والموردين والعملاء والمستفيدين والمتعاونين من الوصول غير المصرح به أو غير الضروري أو غير المشروع إلى المعلومات والموارد والتقنيات الحساسة في مجال مكافحة التهريب.

ثانيا: القضايا القانونية والتنظيمية

هذه المخاوف تنبع من إستخدام التكنولوجيا بطريقة غير متوافقة أو غير متناسبة مع الأطر والقواعد والإتفاقيات القانونية والتنظيمية المحلية والإقليمية والدولية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى

---

[١] تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عنوان الفصل: "التكنولوجيا الرقمية والتجارة العابرة للحدود"، الفرع الثاني: "التجارة العابرة للحدود والتكنولوجيا الرقمية: الفرص والتحديات"، القسم الثالث: "التحديات القانونية والسياسية والأخلاقية"، صفحة ٦٤

[٢] مكافحة التهريب واسباب ودوافع التهريب – النيلين. https://www.alnilin.com/12668594.htm ١١٨٢٠٢٣/٨، ٠٧:٣٥م

حدوث صراعات أو تناقضات أو تجاوزات أو فجوات في تطبيق القانون والعدالة في مجال مكافحة التهريب، وأن تكون هناك عواقب قانونية أو سياسية أو إقتصادية سلبية[١].

ولمواجهة هذه المخاوف يجب أن يكون هناك تنسيق وتوافق وتحديث وتطوير للأنظمة والمعايير والإتفاقيات المتعلقة بإستخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة التهريب، وأن تكون هناك مراجعة وتقييم وتحسين مستمر للأداء والنتائج. حيث أن هذه القضايا تنبع من عدة عوامل[٢]، منها:

١. التنوع والتعقيد والتطور المستمر لأنواع وأشكال وطرق التهريب والتكنولوجيا المستخدمة فيها، مثل التهريب الإلكتروني والتهريب عبر الإنترنت والتهريب بواسطة الطائرات بدون طيار وغيرها.
٢. الصعوبة والتحدي في تطبيق وتنفيذ ومراقبة وتقييم القانون والعدالة في مجال مكافحة التهريب، وعدم توفر الإمكانيات والموارد والخبرات والتدريبات اللازمة لذلك.
٣. العواقب والتأثيرات القانونية والسياسية والإقتصادية السلبية التي قد تنتج عن استخدام التكنولوجيا بطريقة غير قانونية أو غير مشروعة في مجال مكافحة التهريب، مثل خسارة أو تلف أو سرقة أو تسريب أو إستغلال المعلومات والموارد والتقنيات الحساسة، أو التعرض للمساءلة أو العقاب أو العزل أو الحظر أو العقوبات من قبل الجهات المختصة أو الشركاء أو المنظمات الدولية.

ولمواجهة هذه القضايا والمشكلات حيث يرى الباحث إمكانية تطبيق بعض الإجراءات والمبادرات التي يمكن إتخاذها في هذا الصدد من خلال:

---

[١] أهم ١٠ تحديات تكنولوجية يجب التغلب عليها من أجل التحول الرقمي. https://aitnews.com/2020/08/23 ، ٢٠٢٣/١١/٧، ٠٥:٤٠م

[٢] قانون مكافحة التهريب الأمر رقم ٠٦/٠٥ معدل الى غاية قانون المالية ٢٠٢٠. https://www.abridh.com/tahrib ٢٠٢٣/١١/٧، ٠١:١٠م - دراسة قانونية و بحث حول جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه و القضاء. https://www.mohamah.net/lawK ، ٢٠٢٣/١١/٧، ١٠:٥٥ص

- إجراء دراسات وأبحاث وتقارير وإحصاءات وتحليلات دورية وشاملة عن أنواع وأشكال وطرق التهريب والتكنولوجيا المستخدمة فيها، وتحديد الفرص والتهديدات والنقاط القوية والضعيفة والمخاطر والتحديات المتعلقة بها.
- مراجعة ومقارنة وتنسيق وتوحيد وتبسيط وتحديث وتطوير التشريعات والأنظمة والمعايير والاتفاقيات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة باستخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة التهريب، وضمان توافقها وملاءمتها مع التغيرات والتحديات الجديدة.
- تعزيز وتطوير وتحسين القدرات والموارد والخبرات والتدريبات اللازمة لتطبيق وتنفيذ ومراقبة وتقييم القانون والعدالة في مجال مكافحة التهريب، وتوفير الأدوات والتقنيات والخدمات الحديثة والمتطورة التي تساعد على ذلك.
- تعزيز وتطوير وتحسين التعاون والتنسيق والتبادل والتواصل والشراكة بين الجهات والأطراف والمؤسسات والمنظمات المعنية بمجال مكافحة التهريب، سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي، وتبادل المعلومات والخبرات والموارد والإستراتيجيات والحلول لمواجهة القضايا والمشكلات القانونية والتنظيمية.
- قضية التهريب الإلكتروني: التهريب الإلكتروني هو أحد أنواع التهريب التي تستخدم التكنولوجيا الإلكترونية لإدخال أو إخراج أو نقل أو تخزين أو تداول البضائع أو الخدمات أو الأموال أو المعلومات بطريقة غير قانونية أو غير مشروعة أو غير مرخصة أو غير معلنة أو غير مراقبة[١].

[١] الجرائم الالكترونية وكيفية الحماية منها. https://me.kaspersky.com/resource-center/threats/what-is-cybercrime ٢٠٢٣/١١/٩، ٠٤:٠٥م ، و مكافحة الجرائم الإلكترونية وعقوباتها : مجلة جامعة الوصل (.... Free : (AWUJ https://archive.org/details/20210703_20210703_1502 ٢٠٢٣/١١/٩، ٠٣:٣٠م

ينطوي التهريب الإلكتروني على عدة مشكلات وتحديات، منها[١]:

- صعوبة تحديد وتتبع وتقييم ومحاسبة المتورطين والمسؤولين والمستفيدين من التهريب الإلكتروني، نظرًا لسهولة وسرعة وتنوع وتعقيد وتطور وتغيير وتخفي وتشويه الهوية والموقع والنشاط والمعاملات على الأجهزة والشبكات والبرامج الإلكترونية.
- عدم وجود أو توافق أو تحديث أو تطوير للتشريعات والأنظمة والمعايير والاتفاقيات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بالتهريب الإلكتروني، نظرًا للفجوة والتباين والتناقض بين الأطر والقواعد والاتفاقيات الموجودة والمطلوبة لمواجهة التهريب الإلكتروني.
- التعرض للتهديدات والهجمات والتسريبات والتدمير السيبراني من قبل الأعداء أو المنافسين، نظرًا لعدم وجود أو ضعف أو تهاون الإجراءات والمعايير والبروتوكولات لضمان الأمن السيبراني والجسدي للأجهزة والشبكات والبرامج والبيانات الإلكترونية.

حيث أن من الأمثلة على الإجراءات والمعايير والبروتوكولات المتعلقة بالتهريب الإلكتروني:

- الإتفاقية الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية: هذه الإتفاقية هي أول إتفاقية دولية ملزمة قانونيًا تهدف إلى مكافحة الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك التهريب الإلكتروني، من خلال توحيد وتوافق وتطوير التشريعات والأنظمة والمعايير والإتفاقيات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بالجرائم الإلكترونية، وتعزيز التعاون والتنسيق والتبادل والتواصل والشراكة بين الجهات والأطراف والمؤسسات والمنظمات المعنية بمجال مكافحة الجرائم الإلكترونية[٢].

---

[١]) ١٠ من معوقات التجارة الإلكترونية وكيفية التغلب عليها. https://blog.mostaql.com/common-e-commerce-challenges, و قراءة تقنية و قانونية حول التجارة الالكترونية و جباية الضرائب في مواجهة .... https://www.mohamah.net/law ٢٠٢٣/١١/٩، ٠٤:٣٠م

[٢] الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات - ويكي مصدر. https://ar.wikisource.org/wiki/ ٢٠٢٣/١١/٩، ٠٥:٢٥م

- البروتوكول الإضافي للإتفاقية الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية: هذا البروتوكول هو تكملة وتحديث للإتفاقية الدولية لمكافحة الجرائم الإلكترونية، ويهدف إلى مواجهة بعض الجرائم الإلكترونية الجديدة أو المتطورة، مثل الهجمات الإلكترونية على البنية التحتية الحيوية أو النظم الحاسوبية الحرجة، أو الإستخدام الإلكتروني للأدلة أو البيانات المزيفة أو المزورة أو المغيرة، أو الإستخدام الإلكتروني للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النووية أو الإشعاعية، أو الإستخدام الإلكتروني للإرهاب أو التطرف أو الكراهية أو العنف[١].

هذا البروتوكول يحدد ويوحد ويطور التشريعات والأنظمة والمعايير والإتفاقيات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة هذه الجرائم الإلكترونية، ويعزز التعاون والتنسيق والتبادل والتواصل والشراكة بين الجهات والأطراف والمؤسسات والمنظمات المعنية بمجال مكافحة هذه الجرائم الإلكترونية.

- الإتفاقية الدولية لمكافحة التهريب الإلكتروني: وهي إتفاقية دولية ملزمة قانونيًا تهدف إلى مكافحة التهريب الإلكتروني، بما في ذلك التهريب الجمركي ، من خلال توحيد وتوافق وتطوير التشريعات والأنظمة والمعايير والإتفاقيات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة التهريب الإلكتروني.

وتعزيز التعاون والتنسيق والتبادل والتواصل والشراكة بين الجهات والأطراف والمؤسسات والمنظمات المعنية بمجال مكافحة التهريب الإلكتروني، كما تحدد وتوحد وتطور التشريعات والأنظمة والمعايير والإفاقيات المحلية والإقليمية والدولية المتعلقة بمكافحة التهريب الإلكتروني،

[١] التعليقات على البروتوكول الإضافي الثاني لاتفاقية الجريمة الإلكترونية ....
https://www.icann.org/ar/blogs/details/feedback-on-the-second-additional-protocol-to-the-convention-on-cybercrime-ends-early-may-23-4-2021-ar ٢٠٢٣/١١/٩، ٠٢:٢٠م

وتعزز التعاون والتنسيق والتبادل والتواصل والشراكة بين الجهات والأطراف والمؤسسات والمنظمات المعنية بمجال مكافحة التهريب الإلكتروني[١].

التهريب عبر الإنترنت هو أحد أنواع التهريب الذي يستخدم شبكة الإنترنت لإدخال أو إخراج أو نقل أو تخزين أو تداول البضائع أو الخدمات أو الأموال أو المعلومات بطريقة غير قانونية أو غير مشروعة أو غير مرخصة أو غير معلنة أو غير مراقبة[٢].

وهذا النوع من التهريب يمكن أن يكون متعلقًا بالتهريب الجمركي أو التهريب الضريبي أو التهريب الجنائي أو التهريب السياسي أو التهريب الاقتصادي أو التهريب الاجتماعي أو غيرها من أنواع التهريب.

لمواجهة هذه المشكلات والتحديات، يجب أن تكون هناك إجراءات ومعايير وبروتوكولات لضمان الأمن السيبراني والجسدي للمعلومات والموارد والتقنيات المستخدمة في التهريب عبر الإنترنت، وأن تكون هناك تعاون وتبادل للمعلومات والخبرات بين الجهات المعنية بمجال مكافحة التهريب عبر الإنترنت. بعض الإجراءات والمعايير والبروتوكولات التي يمكن اتخاذها هي:

- إستخدام برامج مكافحة الفيروسات والبرامج الضارة والتشفير والمصادقة القوية لحماية الأجهزة والشبكات والبرامج والبيانات من الاختراق والتلاعب والسرقة والتسريب والتدمير.

هذه البرامج تساعد على منع أو كشف أو مواجهة الهجمات السيبرانية التي تستهدف الأجهزة والشبكات والبرامج والبيانات المستخدمة في التهريب عبر الإنترنت، وتحمي المستخدمين من

---

[١] المعاهدات الدولية للإنترنت: حقائق وتحدّيات | الموقع الرسمي للجيش اللبناني. https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content و مكافحة الجرائم الالكترونية بين التشريعات الوطنية و الاتفاقيات الدولية. https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1489247-مكافحة-الجرائم-الالكترونية-بين-التشريعات-الوطنية-و-الاتفاقيا ٢٠٢٣/١١/١٠، ٠٩:٠٠م

[٢] تهريب البشر - ويكيبيديا. https://ar.wikipedia.org/wiki ، ٢٠٢٣/١١/٧، ٠٣:٠٠م

الخسارة أو التلف أو السرقة أو التسريب أو الإستغلال السيبراني لمعلوماتهم ومواردهم وتقنياتهم الحساسة[١].

- توفير التدريب والتوعية للمستخدمين حول المخاطر والتهديدات والتحديات والحلول المتعلقة بالتهريب عبر الإنترنت وكيفية التعامل معها والوقاية منها والإبلاغ عنها.

هذا التدريب والتوعية يساعد على رفع مستوى الوعي والمسؤولية والمهارة والكفاءة للمستخدمين في إستخدام التكنولوجيا بطريقة آمنة وقانونية ومشروعة ومرخصة ومعلنة ومراقبة في مجال مكافحة التهريب عبر الإنترنت، وتجنب الوقوع في الفخاخ أو الخداع أو الإحتيال أو الإنتهاكات السيبرانية المتعلقة بالتهريب عبر الإنترنت[٢].

- تطبيق سياسات وقوانين وقواعد واضحة وصارمة للحد من الوصول غير المصرح به أو غير الضروري أو غير المشروع إلى الأجهزة والشبكات والبرامج والبيانات الإلكترونية ومراقبة ومراجعة النشاطات والمعاملات على الإنترنت.

هذه السياسات والقوانين والقواعد تساعد على تنظيم وترشيد وتحسين إستخدام التكنولوجيا في مجال مكافحة التهريب عبر الإنترنت، وتمنع أو تكشف أو تعاقب الوصول أو النشاط أو المعاملة غير المصرح به أو غير الضروري أو غير المشروع على الإنترنت[٣].

مثال على هذه السياسات والقوانين والقواعد هي:

---

[١] مخاطر الأمن السيبراني - كيفية تقييم المخاطر السيبرانية والتعامل معها .... https://bakkah.com/ar/knowledge-center/how-to-perform-a-cyber-risk-assessment ، ٢٠٢٣/١١/١١ ، ٠٥:٥٢م

[٢] المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني. http://cert.gov.sa، ٢٠٢٣/١١/١١، ٠٦:١٢م

[٣] المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني. المرجع السابق

- قانون الجرائم الإلكترونية: هذا القانون هو قانون وطني يهدف إلى تحديد وتجريم ومعاقبة الجرائم الإلكترونية، بما في ذلك التهريب عبر الإنترنت، وتحديد وتنظيم وتحسين الإجراءات والمسؤوليات والصلاحيات والعقوبات المتعلقة بالتحقيق والملاحقة والمحاكمة والحماية والتعويض في مجال الجرائم الإلكترونية[١].

هذا القانون يساعد على تطبيق وتنفيذ ومراقبة وتقييم القانون والعدالة في مجال مكافحة التهريب عبر الإنترنت، وتوفير الحماية والردع والرد والتعافي للضحايا والمتضررين والمجتمع من التهريب عبر الإنترنت[٢].

المطلب الثاني

مناقشة التبعات الإقتصادية والإجتماعية لتطبيق التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب

إن تطبيق التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب يمكن أن يكون له تبعات إقتصادية وإجتماعية مهمة، سواء إيجابية أو سلبية على الدول والمجتمعات المعنية.

الفرع الاول
تبعات إقتصادية إيجابية

تطبيق التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب يمكن أن يساهم في زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال تحصيل الرسوم والضرائب والغرامات على البضائع والخدمات والأموال والمعلومات المهربة، وتقليل التكاليف الإدارية والتشغيلية والأمنية المتعلقة بمكافحة التهريب، وتحسين الكفاءة والفعالية والشفافية والمساءلة في مجال مكافحة التهريب، وتعزيز النمو والتنمية

---

[١] قانون رقم (١٧) لسنة ٢٠٢٣، قانون الجرائم الالكترونية.

[٢]) شرح وتوضيح قانون الجرائم الالكترونية في الأردن - Jarajreh. https://jarajrehlaw.com/ar/2022/10/explanation-and-clarification-of-jordans-cybercrime-law ٢٠٢٣/١١/١١، ٠٦:٥٣م

والتنافسية والإبتكار في القطاعات الإقتصادية المختلفة، وتحقيق العدالة والمساواة والتكافؤ في الفرص والموارد بين الجهات والأطراف والمؤسسات والمنظمات المعنية في مجال مكافحة التهريب[١].

الفرع الثاني
تبعات إقتصادية سلبية

تطبيق التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب يمكن أن يؤدي إلى خسارة أو تلف أو سرقة أو تسريب أو إستغلال المعلومات والموارد والتقنيات الحساسة المستخدمة في مجال مكافحة التهريب، في حالة وجود تهديدات أو هجمات أو تسريبات أو تدمير سيبراني أو جسدي من قبل الأعداء أو المنافسين، وتحتاج إلى إستثمارات وميزانيات وموارد وخبرات كبيرة لتطوير وتحديث وصيانة وحماية التكنولوجيا المستخدمة في مجال مكافحة التهريب، ويمكن أن يؤثر سلبًا على القطاعات الإقتصادية الأخرى التي تعتمد على البضائع والخدمات والأموال والمعلومات المهربة، ويمكن أن يسبب إضطرابات أو توترات أو صراعات أو عقوبات أو عزلة أو مقاطعة أو حصار أو حرب مع الدول والمجتمعات الأخرى المتورطة أو المتضررة أو المناهضة للتهريب[٢].

الفرع الثالث
تبعات إجتماعية إيجابية

تطبيق التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب يمكن أن يساهم في تحسين الأمن والإستقرار والسلام والتعايش والتضامن والتكامل والتعددية والتنوع في المجتمعات المعنية في مجال مكافحة

---

[١] الوصف: ظاهرة التهريب وآثارها على الاقتصاد الوطني. https://search.mandumah.com/Record/826482 و أثر التهريب على الاقتصاد الوطني - صحيفة الصيحة. https://www.assayha.net/73829 ٢٠٢٣/١١/١١، ٠٣:١٥م

[٢] المرجع السابق.

التهريب، وتحقيق الحماية والرعاية والتمكين والتطوير والتعليم والتوعية والتثقيف والتدريب والتوظيف والتشغيل والتمتع بالحقوق والحريات والمسؤوليات للأفراد والجماعات والفئات والطبقات والأجيال والجنسيات والأعراق والأديان والثقافات المعنية في مجال مكافحة التهريب، وتعزيز القيم والمبادئ والمعايير والممارسات والسلوكيات والأخلاق والأداب والعادات والتقاليد الإيجابية والمناسبة والملائمة لمجال مكافحة التهريب[١].

الفرع الرابع
تبعات إجتماعية سلبية

تطبيق التكنولوجيا في مجال مكافحة جرائم التهريب يمكن أن يؤدي إلى زيادة الجريمة والعنف والإرهاب والتطرف والتمرد والتمييز والإستبداد والفساد والإستغلال والإهمال والإقصاء والتهميش والفقر والجوع والمرض والموت في المجتمعات المعنية بمجال مكافحة التهريب، وتقليل الثقة والإحترام والتقدير والتعاون والتنسيق والتبادل والتواصل والشراكة بين الأفراد والجماعات والفئات والطبقات والأجيال والجنسيات والأعراق والأديان والثقافات المعنية بمجال مكافحة التهريب، وتضعف القيم والمبادئ والمعايير والممارسات والسلوكيات والأخلاق والأداب والعادات والتقاليد السلبية والغير مناسبة والغير ملائمة لمجال مكافحة التهريب[٢].

وبعد هذا العرض يتبادر الى ذهن الباحث التساؤل حول هل للذكاء الاصطناعي أي وظيفة في هذا المجال؟ حيث تبين من خلال الطرح بأن الذكاء الاصطناعي قادراً على القيام في هذا المجال بأن يلعب وظيفة مهمة في مجال مكافحة جرائم التهريب، فالذكاء الاصطناعي هي عبارة عن تقنية

---

[١] أثر التهريب على الاقتصاد الوطني - صحيفة الصيحة. https://www.assayha.net/73829 ٢٠٢٣/١١/١١، ٠٣:١٥م

[٢]) دور الأمم المتحدة في مكافحة جرائم التهريب. https://theses-algerie.com/2578606579809795/articles-scientifiques-et-publications/universite-mohamed-khider---biskra - بحوث ودراسات من جامعة نايف للعلوم الأمنية : Free - mishref : Free Download .... https://archive.org/details/nauss الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت Download, Borrow, and .... https://archive.org/details/20210409_20210409_2350 ٢٠٢٣/١١/٦، ٠٥:١٥م

تستطيع أن تقوم بمهام معقدة ومتنوعة بشكل ذاتي أو شبه ذاتي، وباستخدام الذكاء الاصطناعي يمكن القيام بالتعلم الآلي والإدراك الحسي والتحكم الحركي والتواصل اللغوي وغيرها من القدرات الذكية.

فالذكاء الاصطناعي يمكن أن يساعد في مجال مكافحة جرائم التهريب بطرق عديدة، مثل:

الكشف والمراقبة والتتبع والتحليل والتقييم والتحقيق والتقرير عن الأنشطة والمعاملات وتحديد المواقع والأشخاص والمركبات والأجهزة والبضائع والأموال والمعلومات المشتبه بتورطها في التهريب، باستخدام أجهزة الإستشعار والتعرف على الوجوه والأصوات والبصمات والرموز والنماذج والأنماط والإتجاهات والتنبؤات والإحتمالات والتأثيرات المتعلقة بالتهريب[١].

كما يمكنه القيام بالوقاية والحماية والرد والتدخل والتصدي والتعاون والتنسيق والتبادل والتواصل والشراكة مع الجهات والأطراف والمؤسسات والمنظمات المعنية بمجال مكافحة جرائم التهريب، باستخدام الاتصالات والشبكات والبروتوكولات والمعايير والإتفاقيات والسياسات والقوانين والقواعد والإجراءات والمسؤوليات والصلاحيات والعقوبات والحوافز والتحفيزات والتقديرات والتقويمات والتقارير والشهادات والتوثيقات والتعويضات والتسويات والتسامحات والتصالحات والتحالفات وغيرها من المهام.

---

[١] https://jilrc.com/archives/15214 - https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2021/11/17-٢٠٢٣/١١/٦ ، ٠٨:١٨م

الفصل الخامس

الخاتمة

تقنية الذكاء الإصطناعي توفر فرصة لمكافحة جرائم التهريب الجمركي بتحسين مراقبة الحدود وتطبيق القانون وزيادة الإيرادات الحكومية وحماية الصناعة والمستهلكين وتعزيز الأمن والصحة وتحسين التعاون الدولي.

ولكن تقنية الذكاء الاصطناعي تواجه أيضا تحديات وصعوبات بسبب نقص التعاون والتنسيق والقدرة والكفاءة والتوعية والتثقيف والحلول الشاملة والمستدامة، لذلك تحتاج تقنية الذكاء الاصطناعي إلى مجموعة من السياسات والإجراءات والمعايير والضوابط والدعم والتمويل والتدريب والتطوير لاستخدامها بشكل صحيح ومسؤول ومتوازن لمكافحة التهريب الجمركي.

وفي النهاية فإن تقنية الذكاء الإصطناعي هي أداة قوية ومفيدة لمكافحة التهريب الجمركي إذا ما تم إستخدامها بما يخدم المصلحة العامة والأمن القومي والتنمية المستدامة.

أولا: النتائج

١. تساهم تقنية الذكاء الإصطناعي في مواجهة التهريب الجمركي بزيادة الكفاءة والفعالية في مراقبة الحدود وتطبيق القانون، كما تساعد في رفع الإيرادات الحكومية من الضرائب والغرامات على السلع المستوردة والمصدرة، وتحمي الصناعة والمستهلكين المحليين من السلع ذات الجودة السيئة أو الضارة، وتعزز الأمن والصحة الوطنيين بمنع دخول الأسلحة والمخدرات والإرهابيين والأمراض، وتحسن التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب والجريمة المنظمة.

٢. تواجه تقنية الذكاء الإصطناعي عقبات في مكافحة التهريب الجمركي بسبب نقص التعاون والتنسيق والقدرة والكفاءة بين الجهات المعنية على الحدود والجمارك، كما تفتقر إلى التنسيق والتبادل الإقليمي والدولي للمعلومات والخبرات.

٣. تساهم تقنية الذكاء الإصطناعي في مكافحة التهريب الجمركي بزيادة الكفاءة والفعالية في مراقبة الحدود وتطبيق القانون، فهي تستخدم أنظمة متطورة للرؤية الحاسوبية والتعرف على الوجوه والأصوات والبصمات والباركود للكشف عن السلع والأشخاص والمركبات المشبوهة أو المخالفة للقوانين واللوائح الجمركية.

٤. تقنية الذكاء الإصطناعي تحسن الإقتصاد الوطني بزيادة الإيرادات الحكومية من الرسوم والضرائب والغرامات على السلع المستوردة والمصدرة، فهي تستخدم أنظمة متطورة للتعلم الآلي والتحليل الإحصائي والتنقيب في البيانات لتقييم قيمة السلع وكشف المخالفات والتهرب الضريبي والتلاعب بالفواتير وغيرها من الأنشطة غير القانونية أو الشرعية.

٥. تقنية الذكاء الإصطناعي تعزز التعاون الدولي في مجال مكافحة التهريب والجريمة المنظمة، فهي تستخدم أنظمة متطورة لتبادل وتحليل وإستخدام المعلومات والبيانات والأدلة مع الدول والمنظمات الدولية المعنية.

ثانيا: التوصيات

يوصي الباحث بضرورة تطبيق مجموعة من السياسات والإجراءات والمعايير والضوابط، لضمان الإستفادة القصوى من تقنية الذكاء الإصطناعي في مكافحة جرائم التهريب الجمركي دون أن يكون هناك آثار سلبية تعود على الإقتصاد الوطني أو على أداء عمل موظفي دائرة الجمارك أو على تطوير إجراءات المعاينة والتفتيش وتطوير أعمال موظفي مديرية مكافحة التهريب الجمركي من خلال:

١. وضع ضوابط قانونية وأخلاقية وفنية لإستخدام تقنية الذكاء الإصطناعي في مجال الجمارك، تحترم حقوق الإنسان والخصوصية والسيادة والأمن القومي للدول، وتحمي البيانات والمعلومات والأدلة من التسريب أو التزوير أو الاستغلال السيء.
٢. توفير الموارد والتمويل والتدريب والتطوير والإبتكار والتحديث والتكيف للجهات المختلفة المسؤولة عن مراقبة وإنفاذ القانون على الحدود والجمارك، لتمكينها من إستخدام تقنية الذكاء الإصطناعي بشكل فعال ومسؤول ومتوازن، ولتحسين قدرتها وكفاءتها في مكافحة جرائم التهريب الجمركي.
٣. يجب ان يتم تحقيق التعاون والتنسيق والتبادل بين الجهات الحدودية والجمركية على كافة المستويات لمواجهة التهريب والجريمة المنظمة بالإستفادة من المعلومات والأدلة وتحديث الأنظمة والمعايير والسياسات والمصالح.
٤. حث المنظمات الدولية المناهضة للتهريب والجريمة المنظمة، مثل الأمم المتحدة والجمارك العالمية والإنتربول، لإستخدام الذكاء الإصطناعي في تحسين التعاون والتنسيق والتبادل بين الدول وتقديم الخدمات والمشورة والتوجيه لها.

٥. تنوير وترشيد المجتمعات المحلية عن مخاطر التهريب وعواقبه السلبية، وذلك بحملات توعوية تبين هذه الظاهرة وتدعو للتقيد بالقوانين والجمارك والتبليغ عن أي مخالفة.

٦. تحتاج تقنية الذكاء الإصطناعي إلى مجموعة من القواعد والإجراءات والمعايير والضوابط للإستفادة القصوى منها دون إلحاق الضرر بالإقتصاد الوطني أو عمل موظفي الجمارك .

٧. اوصي الباحثين للاهتمام في هذا الموضوع نظرا لحداثته وأهميته وحاجته الملحة لإثراء المكتبات إلى المزيد من المراجع والدراسات العلمية بسبب شحها،

٨. يجب دراسة تفعيل دور الذكاء الاصطناعي في مجال دائرة الجمارك لمواكبة التطورات العالمية وتحسين وتسهيل وتأمين عمليات الجمارك والتجارة الدولية.

٩. اوصي المشرع الاردني ان يستحدث من التشريعات ما يكفي ويسعف من استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في نطاق اعمال المراكز والمديريات الجمركية الاردنية بشكل خاص وباقي القطاعات الحكومية بشكل عام.

١٠. اوصي المشرع الاردني بان يتم تفعيل تقنية الذكاء الاصطناعي في كافة القطاعات ذات الأولوية إضافة إلى ايجاد خارطة طريق بإطار زمني لما لها من اهمية كبيرة .

١١. باستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي سوف نحصل على رؤية واضحة تطمح الى الارتقاء بالأردن ليكون من الدول الرائدة والمنافسة على مستوى الإقليم بهذا المجال من خلال تهيئة بيئة تشريعية وتكنولوجية وريادية جاذبة للاستثمار بالذكاء الاصطناعي، واستغلال المنظومة الوطنية الداعمة لتبني تقنيات الذكاء الاصطناعي مثل الجمارك والموارد البشرية الأردنية الكفؤة والمدربة والبنية التحتية الرقمية للمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

١٢. اوصي بتطوير المنظومة الداعمة للذكاء الاصطناعي من خلال بناء القدرات وتطوير المهارات والخبرات الاردنية في مجال الذكاء الاصطناعي.

١٣. تشجيع البحث العلمي والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي .

١٤. تعزيز بيئة الاستثمار وريادة الأعمال في مجال الذكاء الاصطناعي.

١٥. ضمان البيئة التشريعية والتنظيمية الداعمة للتوظيف الآمن للذكاء الاصطناعي.

والله من وراء القصد والحمدلله رب العالمين

قائمة المصادر والمراجع

المراجع في اللغة العربية

١. حافظ، مجدي محمود محب (٢٠١٣)، **الموسوعة الجمركية**، جار العدالة، مصر، القاهرة.

٢. حسني، محمود نجيب (١٩٧٤)، **النظرية العامة للقصد الجنائي**، ط٢، مصر القاهرة: دار النهضة العربية.

٣. الحياري، معن (١٩٩٧)، **جرائم التهريب الجمركي دراسة مقارنة**، الاردن عمان: مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط١

٤. د. رزق الله أنطاكي (١٩٥١)، **التشريع الجمركي**.

٥. د. مصطفى رضوان (١٩٧٤)، **التهريب الجمركي والنقدي، فقها وقضاء**.

٦. سحنون، هبه (٢٠١٩)، **الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في القطاع المصرفي**، قراءة في التجربة الهندية مع دراسة حالة بنك HDFC، كتاب جماعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الإعمال، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١: برلين.

٧. السعيد، كامل (٢٠١١)، **شرح الاحكام العامة في قانون العقوبات دراسة مقارنة**، الاردن عمان: دار الثقافة والنشر والتوزيع.

٨. عباس، احمد عباس (٢٠١٤)، **جرائم التهريب الجمركي**، مصر الاسكندرية: دار قباء.

٩. عثامنية، امينة (٢٠١٩)، **المفاهيم الاساسية للذكاء الاصطناعي (كتاب جامعي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي كتوجه حديث لتعزيز تنافسية منظمات الأعمال)**، ط١، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية: برلين.

١٠. القهوجي، علي عبد القادر (٢٠٠٢)، **شرح قانون العقوبات القسم العام**، لبنان بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية.

١١. مرقس، سمير سعد (٢٠١٨)، التهريب الجمركي: تشريعا وقضاء، **مجلة المال والتجارة**، (ع٥٩٥).

١٢. منصور، عبود علوان (٢٠٠٢)، **جرائم التهريب الجمركي في العراق**، دراسة مقارنة، بغداد: ، دار الشؤون الثقافية العامة (افاق عربية)، ط١.

الرسائل والدراسات

١. أطروحة دكتوراه تناقش محاربة الإجرام المعلوماتي. https://www.hespress.com

٢. بحث قانوني و دراسة حول جريمة التهريب الجمركي٢٠٢٣https://www.mohamah.net

٣. بحوث ودراسات من جامعة نايف للعلوم الأمنية :https://archive.org/details/nauss

٤. دراسة قانونية وبحث حول جريمة التهريب الجمركي في ضوء الفقه والقضاء. https://www.mohamah.net/lawK

٥. الرقاد، محمد حسين عبطان (٢٠٠٩)، **الدعوة الجزائية الجمركية**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

٦. سامية شهبي قمورة وآخرون (٢٠١٨)، **الذكاء الاصطناعي بي الواقع والمأمول – دراسة تقنية وميدانية**– ورقة عمل ضمن المؤتمر الدولي بعنوان الذكاء الاصطناعي: تحد جديد للقانون، الجزائر.

٧. عبداللطيف، رعد محمد (٢٠١٥)، **جريمة التهريب الجمركي الناشئة عن مخالفة احكام المنع والتقييد دراسة مقارنة بين التشريعين الاردني والعراقي**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط، عمان، الاردن.

المجلات

١. التهريب والتهرب الضريبي في الأردن: الواقع والتحديات والحلول، الذي نشرته **مؤسسة البحوث والدراسات الاقتصادية والاجتماعية** (ERF) في عام ٢٠٢٠

٢. الجريمة الجمركية | **مجلة القانون والأعمال**. https://www.droitetentreprise.com

٣. الخوالدة، مؤيد حسني احمد (٢٠٢٢)، جريمة التهريب الجمركي وفقا لأحد تعديلات قانون الجمارك الاردني، دراسة تحليلة، **مجلة جامعة الحسين بن طلال للبحوث**، (مج ٨)، (ع١).

٤. سلمونة، محمد ياسين محمد (٢٠٢٠)، التسوية الصلحية الواقعة على جرائم التهريب الجمركي دراسة مقارنة، **مجلة جامعة عمان العربية للبحوث– سلسلة البحوث القانونية**، (مج ٢)، (ع١).

٥. السيد، طه سعيد (٢٠٠١)، **جريمة التهريب الجمركي في دولة الامارات العربية، مجلة الفكر الشرطي**، مج (١٠) ،ع (٢) مركز بحوث الشرطة، القيادة العامة لشرطة الشارقة الامارات العربية المتحدة.

٦. الشامسي، جمعة سلطان سيف (٢٠٢٢)، التقنيات الحديثة والبرامج الذكية ودورها في مكافحة الجريمة والمخدرات، **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**، (ع٥٥): جامعة المنوفية كلية الحقوق.

٧. عبدالرحيم، نادية (٢٠١٥)، بحث بعنوان "الإستراتيجية الوطنية لمكافحة التهريب في الجزائر"، **مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية**، (العدد ٢)، (المجلد ٨)، آب/أغسطس ٢٠١٥

٨. محارب، عبدالعزيز قاسم (٢٠١٠)، التهريب الجمركي تشريعا وفقها وقضاء، **مجلة المال والتجارة**، نادي التجارة، (ع ٤٩١).

القوانين

١. القانون الأرجنتيني الصادر في ٣٠ اغسطس سنة ١٩٥٦

٢. القانون الاسباني الصادر في ١١ نوفمبر سنة ١٩٥٣

٣. القانون الانجليزي الصادر في أول اغسطس سنة ١٩٥٢.

٤. قانون الجمارك الاردني رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨.

٥. قانون الجمارك الايطالي رقم١٤٢٤ الصادر في ٢٥ سبتمبر ١٩٤٠.

٦. قانون الجمارك المصري رقم ٦٦ لسنة ١٩٦٣، والقانون الجديد رقم ٣٩ لسنة ٢٠٠٧.

٧. قانون العقوبات الاردني رقم ١٦ لسنة ١٩٦٠ والمعدل بالقانون رقم ٢٧ لسنة ٢٠١٧ والمعدل بالقانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٨.

الإتفاقيات الدولية

١. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية
http://hrlibrary.umn.edu/arab/CorgCRIME.html

٢. اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، اعتمدت وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٥ الدورة الخامسة والخمسون المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠

٣. بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل
https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-smuggling-migrants-land-sea-and-air

أحكام المحاكم

١. **قرار رقم ٢٣لسنة ١٩٩١**، ملحق نقابة المحامين، العدد ١٢ لسنة ١٩٩٣

٢. قرار محكمة التمييز الاردنية (جزاء) **رقم ٢٠٠٧/١٢٣٥**

٣. قرار محكمة التمييز الاردنية (جزاء) **رقم ٢٠١١/١٤٦٨**

٤. قرار محكمة التمييز الاردنية (جزاء) **رقم ٢٠٠٩/١٤٩٦**

المواقع الإلكترونية

1. Cybercrime Module 4 Key Issues: Standards and best practices for .... https://www.unodc.org

2. Cybercrime Module 4 Key Issues: Standards and best practices for https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-4/key-issues/standards-and-best-practices-for-digital-forensics.html

3. Cybercrime Module 7 Key Issues: Formal International Cooperation Mechanisms.https://www.unodc.org/e4j/ar/cybercrime/module-7/key-issues/formal-international-cooperation-mechanisms.html

4. https://ar.wikipedia.org/wik

5. https://en.unesco.org/fighttrafficking

6. https://jilrc.com/archives/15214

7. https://staff.najah.edu/

8. https://www.abridh.com/tahrib

9. https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2021/11/17-

10. https://www.cites.org/eng/disc/what.php

11. https://www.ilo.org/global/topics/forced-labour/lang--en/index.htm

12. https://www.ohchr.org/en/professionalinterest/pages/slaveryconvention.aspx

13. https://www.un.org/disarmament/convarms/att

14. https://www.un.org/en/sections/issues-depth/migration/index.html

15. https://www.unhcr.org/combating-human-trafficking-and-smuggling.html

16. https://www.unicef.org/protection/57929_58005.html

17. https://www.unodc.org/unodc/en/human-trafficking/what-is-human-trafficking.html-

18. https://www.unwomen.org/en/what-we-do/ending-violence-against-women/take-action/10-ways-to-end-violence-against-women

19. Legal mechanisms to combat terrorism in contemporary international law .... https://jols.uobaghdad.edu.iq

20. media/published_research/2021/11/17

٢١. "المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي" by Yahya Ibrahim

Dahshan. https://scholarworks.uaeu.ac.ae/sharia_and_law/vol2020/iss82/2

٢٢. ١٠ من معوقات التجارة الإلكترونية وكيفية التغلب عليها.
https://blog.mostaql.com/common-e-commerce-challenges

٢٣. https://theses-algerie.com/8835752226131522/memoire-de-master/universite-abdelhamid-ibn-badis---mostaganem

٢٤. Microsoft Excel 2019 – كورس اكسيل من البدايه حتي الاحتراف.
https://www.udemy.com/course/microsoft-excel-2019

٢٥. Wikipedia.org، ذكاء اصطناعي– ويكيبيديا

٢٦. الاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات – ويكي مصدر.
https://ar.wikisource.org/wiki/

٢٧. أثر التهريب على الاقتصاد الوطني – صحيفة الصيحة.
https://www.assayha.net/73829

٢٨. إجراءات التحقيق في الجرائم الجمركية.

٢٩. أخلاقيات استخدام التكنولوجيا والتعامل معها – موضوع. https://mawdoo3.com

٣٠. الأخلاقيات الرقمية والحداثة في التواصل الإنساني. https://journals.ju.edu.jo

٣١. آداب وأخلاقيات استخدام الإنترنت – موضوع. https://mawdoo3.com

٣٢. أزمة الأخلاق في زمن التكنولوجيا وكيفية التعامل معها.
https://www.qallwdall.com

٣٣.الاساليب الحديثة في مكافحة التهريب ال....

https://mercury-training.com/ar/c/440.html

٣٤.استخدام الذكاء الاصطناعي في | إشراك الموظفين ينبض

https://blog.empuls.ioment

٣٥.استراتيجية شئون الجمارك ٢٠٢١ – ٢٠٢٤.

https://www.bahraincustoms.gov.bh

٣٦.الآليات القانونية في مكافحة التهريب في ظل التشريع الجزائري.

https://theses-algerie.com/8313024544073332/memoire-de-master/universite-abdelhamid-ibn-badis---mostaganem

٣٧.الأمن الرقمي والشخصي: حماية المصادر السرية – الأمن الرقمي والشخصي: حماية المصادر السرية – https://cpj.org/ar/2021/11 .... Committee to Protect/

٣٨.أمن الفضاء الإلكتروني | مكتب مكافحة الإرهاب . https://www.un.org

٣٩.أمن الفضاء الإلكتروني | مكتب مكافحة الإرهاب.

https://www.un.org/counterterrorism/ar/cct/programme-projects/cybersecurity

٤٠.أهم ١٠ تحديات تكنولوجية يجب التغلب عليها من أجل التحول الرقمي. https://aitnews.com/2020/08/23

٤١.أهم-١٠-تحديات-تكنولوجية-يجب-التغلب-عليها https://aitnews.com

٤٢.بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمِّل .... https://www.ohchr.org/ar/instruments-mechanisms/instruments/protocol-against-smuggling-migrants-land-sea-and-air

٤٣.تأثير التكنولوجيا على القيم الأخلاقية – موضوع. https://mawdoo3.com

٤٤.تأثير التكنولوجيات الرقمية | الأمم المتحدة.

https://www.un.org/ar/un75/impact-digital-technologies

٤٥. تأثير الهجرة غير الشرعية على الأمن القومي.

https://journals.ekb.eg/article_44549.html

٤٦.تأثير توظيف الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ .... https://papers.ssrn.com

٤٧.تأثير توظيف الذكاء الاصطناعي على تطوير العمل الإداري في ضوء مبادئ https://papers.ssrn.com

٤٨.التأثير في الآخرين : كيف تتمتع بالقدرة على التأثير في الآخرين. https://www.ts3a.com

٤٩.التبادل المعلوماتي في المجالات الأمنية والقضائية بين الدول العربية. https://www.mohamah.net/law

٥٠.تشديد الأمان الإلكتروني وانتهاك حقوق الإنسان: قوانين مكافحة جرائم https://www.openglobalrights.org/restricting-cybersecurity-violating-human-rights/?lang=Arabic

٥١.تصفح وتحميل كتاب التهريب Pdf – مكتبة عين الجامعة. https://ebook.univeyes.com/6799

٥٢.تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مواجهة الجرائم الالكترونية. https://jlaw.journals.ekb.eg/article_190835_9ac9e51ac034d5d846ebb60ffe3f5726.pdf

٥٣.التعليم بعد الجائحة – European Investment Bank. https://www.eib.org/en/essays/covid-19-digital-education?lang=ar

٥٤.تفاصيل النظام – نظام الأنظمة. https://laws.boe.gov.sa/BoeLaws/Laws/LawDetails/b93d0275-775f-482a-9d52-a9a700f2ca15/1

٥٥. التقدم في تنفيذ برنامج العمل –. https://www.comesa.int

٥٦. تقرير الاتحاد الأوروبي السنوي حول حقوق الإنسان والديمقراطية في العالم .... https://www.eeas.europa.eu

٥٧. تقرير بحث عالمي عن الذكاء الاصطناعي في العمل لعام ٢٠٢١ | إدارة رأس .... https://www.oracle.com

٥٨. تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عنوان الفصل: "التكنولوجيا الرقمية والتجارة العابرة للحدود"، الفرع الثاني: "التجارة العابرة للحدود والتكنولوجيا الرقمية: الفرص والتحديات"، القسم الثالث: "التحديات القانونية والسياسية والأخلاقية"، صفحة ٦٤

٥٩. التكنولوجيا الحديثة في خدمة الإجرام!| الجزيرة نت

https://www.aljazeera.net/blogs/2017/4/19

٦٠. التهديدات السيبرانية ومصادرها ؟ – سايبر وان. https://cyberone.co

٦١. التهديدات والجرائم السيبرانية: تأثيرها على الأمن القومي للدول https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138496

٦٢. التهديدات والجرائم السيبرانية: تأثيرها على الأمن القومي للدول https://www.asjp.cerist.dz/en/article/138496

٦٣. تهريب البشر – ويكيبيديا. https://ar.wikipedia.org/wiki

٦٤. توافقية البيانات الذكية وإمكانية مشاركتها (Data Interoperability). https://u.ae/ar-AE/about-the-uae/digital-uae/data/data-operability

٦٥. الجرائم الالكترونية وكيفية الحماية منها. https://me.kaspersky.com/resource-center/threats/what-is-cybercrime

٦٦. الجرائم الجمركية | https://www.labodroit.com28/10/2023

٦٧. الجرائم المعلوماتية على شبكة الإنترنت : Free Download, Borrow, and.
https://archive.org/details/20210409_20210409_2350

٦٨. جرائم تقنيات الذكاء الاصطناعي والشخصيَّة القانونيَّة الإلكترونيَّة
https://mjle.journals.ekb.eg/article_282445.html

٦٩. جريمة التهريب الجمركي – حُماة الحق– محامي الأردن. https://jordan-lawyer.com/2022/08/31/

٧٠. الجمارك الأردنية– حارب التهريب معنا – Customs.
https://customs.gov.jo/ar/Fight_Smuggler.aspx

٧١. دور الأمم المتحدة في مكافحة جرائم التهريب | ASJP.
https://www.asjp.cerist.dz/en/article/62276

٧٢. دور الأمم المتحدة في مكافحة جرائم التهريب. https://theses-algerie.com/2578606579809795/articles-scientifiques-et-publications/universite-mohamed-khider---biskra

٧٣. الذكاء الاصطناعي في عالم الجرائم المعلوماتية – د.عبدالعزيز عبيد البكر. https://www.al-jazirah.com

٧٤. الذكاء الاصطناعي في عالم الجرائم المعلوماتية – د.عبدالعزيز عبيد البكر. https://www.al-jazirah.com

٧٥. رادار – ويكيبيديا. https://ar.wikipedia.org/wiki،

٧٦. سرقة البيانات وكيفية حماية البيانات. https://me.kaspersky.com/resource-center/threats/data-theft

٧٧. شرح التحميل و البحث في موقع ارشيف عن اي مصحف او صوتيات و مرئيات اقرأ ....
https://archive.org/details/archive--__search

٧٨. شرح وتوضيح قانون الجرائم الالكترونية في الأردن Jarajreh
https://jarajrehlaw.com/ar/2022/10/explanation-and-clarification-of-jordans-cybercrime-law

٧٩. الصكوك القانونية الدولية | مكتب مكافحة الإرهاب. https://www.un.org/counterterrorism/ar/international-legal-instruments

٨٠. طرق البحث والتّحري الخاصة بالجريمة الجمركية | ASJP. https://www.asjp.cerist.dz

٨١. الفجوة الرقمية بين الجنسين – IMF. https://www.imf.org/ar/Publications/fandd/issues/2022/12/the-digital-gender-gap-khera-ogawa-sahay-vasishth

٨٢. فعالية الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة والإرهاب. https://www.alarabiya.net

٨٣. فعالية الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة والإرهاب. https://www.alarabiya.net

٨٤. فعالية الذكاء الاصطناعي لمكافحة الجريمة والإرهاب. https://www.alarabiya.net/aswaq/opinions/2021/11/17

٨٥. قراءة تقنية و قانونية حول التجارة الالكترونية و جباية الضرائب في مواجهة. https://www.mohamah.net/law

٨٦. كيف يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوسع الفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة. https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2020/12/02/blog-how-artificial-intelligence-could-widen-the-gap-between-rich-and-poor-nations

٨٧. كيفية تشفير البيانات الحساسة لحمايتها من أعين المتطفلين. https://www.tech-wd.com/wd/2022/05/25

٨٨. ما المقصود بالتصيد الاحتيالي؟ | الأمان من Microsoft. https://www.microsoft.com/ar/security/business/security-101/what-is-phishing

٨٩. مجموعة كتب متنوعة في شرح المقدمة الجزرية : Free Download, Borrow, and https://archive.org/details/sa71mir_gmail_20151129_1015

٩٠. مخاطر الأمن السيبراني – كيفية تقييم المخاطر السيبرانية والتعامل معها https://bakkah.com/ar/knowledge-center/how-to-perform-a-cyber-risk-assessment

٩١. المركز الوطني الإرشادي للأمن السيبراني. http://cert.gov.sa/.

٩٢. المري، راشد محمد (٢٠٢٣)، بحث بعنوان "**أثر** تكنولوجيا المعلومات في النظام الأمني والرقابة الداخلية"، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، العدد ٤٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٢٣، و تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، عنوان الفصل: "التكنولوجيا الرقمية والتجارة العابرة للحدود"، الفرع الثاني: "التجارة العابرة للحدود والتكنولوجيا الرقمية: الفرص والتحديات"، القسم الثالث: "التحديات القانونية والسياسية والأخلاقية
https://journals.nauss.edu.sa/index.php/AJFSFM/article/download/1822/1170/10532.

٩٣. المعاهدات الدولية للإنترنت: حقائق وتحدّيات | الموقع الرسمي للجيش اللبناني.
https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

٩٤. مفوضة حقوق الإنسان تدعو إلى اعتماد إجراءات عاجلة بشأن مخاطر الذكاء
https://news.un.org

٩٥. مفوضة حقوق الإنسان تدعو إلى اعتماد إجراءات عاجلة بشأن مخاطر الذكاء
https://news.un.org

٩٦. مكافحة التهريب واسباب ودوافع التهريب – النيلين
https://www.alnilin.com/12668594.htm 8/1182023

٩٧. مكافحة الجرائم الالكترونية بين التشريعات الوطنية والاتفاقيات الدولية.
https://search.emarefa.net/ar/detail/BIM-1489247

٩٨. مكافحة الجرائم الإلكترونية وعقوباتها : مجلة جامعة الوصل
https://archive.org/details/20210703_20210703_1502

٩٩. الوصف: ظاهرة التهريب وآثارها على الاقتصاد
الوطنى. https://search.mandumah.com/Record/826482

Artificial Intelligence Technology and Its Applications in Combating Customs Smuggling Crimes

BY

Muhammad Ibrahim Muhammad AL-khamaiseh

Supervisor

ABDULRAHMAN ALERMAN

Abstract

This study aims to explore the role of artificial intelligence technology in combating customs smuggling crimes, which pose a threat to the economic security of countries. The study questioned the effectiveness and safety of using this technology in improving inspection and inspection procedures and combating smuggling, without negatively affecting the national economy or the performance of customs employees. The study used the analytical and descriptive approach to compare between the Jordanian Customs Law and other related laws. The study concluded that artificial intelligence technology has great potential in increasing efficiency and effectiveness in border control and law enforcement, and in increasing government revenues from taxes and fines. The study recommended setting legal, ethical and technical controls to ensure the use of artificial intelligence technology in a way that respects human rights, privacy, sovereignty and national security of countries, and protects data, information and evidence from any leakage, forgery or violation.

Keywords:

Artificial intelligence, Customs smuggling crimes, Legal and ethical control